

**حُكْمُ التَّدَاعِيِّ لِفَعْلِ الطَّاعَاتِ  
فِي النَّوَازِلِ وَالشَّدَائِدِ وَالْمُلِمَاتِ**

-أحداث غرة الأخيرة أنموذجاً-

تأليف

أبلي عبيدة  
مشهور بن حاسن آل سليمان

# حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

## الحَارُ الْأَثَرِيَّ

عَمَانُ - الْأَرْدُنُ

عَلَوَاجُ : ٧٩٥٩٤٣٤٥٦ / ٠٠٩٦٢ - تَلْفَّاً : ٦٥٦٥٨٠٤٥

صَفَرٌ : ٩٢٥٥٩٥ - الْمَرْزُزُ الْبَرِيدِيُّ : ١١١٩٠ - الْبَرِيدُ الْإِلْكْتُرُونِيُّ : alatharya1423@yahoo.com



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## مُفتَلِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ تَحْمِلُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُوْرِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ: فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ: فَلَا هَادِي لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْاِيهِ، وَلَا مُؤْمِنٌ إِلَّا وَأَنْتُمُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿يَٰٓيُّهَا النَّاسُ آتَقُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقُوكُمْ مِنْ تُفَيْنِ وَجْهَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَآتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ عَنْهُ، وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿يَٰٓيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ هَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدِقَ الْحَدِيثِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدِيِّ: هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ: مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ: بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ: ضَلَالٌ، وَكُلُّ ضَلَالٌ فِي النَّارِ.

توسَّعَ النَّاسُ -هَذِهِ الْأَيَّام- فِي التَّدَاعِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ الاجْتِمَاعَاتِ عَلَى الطَّاعَاتِ يَمْنَاسِبَاتِ مُتَعَدِّدَاتِ، مَنْعِ مِنْ مُثْلِهِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبِرُونَ، وَحَكَمُوا عَلَيْهَا بِالْبَدْعَةِ كَمَا تَعْرِفُ، وَالتَّدَاعِيُّ لِلْاجْتِمَاعِ عَلَى الدُّعَاءِ؛ لِرُفعِ الْوَبَاءِ، وَمُثْلُهُ -الْيَوْمِ-: التَّدَاعِيُّ

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧١، ٧٠.

لقيام الليل للدعاء للمجاهدين ، أو لرفع أذى الاعداء على البلاد أو العباد، أو التداعي للصلوة من أجل استسقاء النصر؛ كما حصل -مؤخراً- في غزة -فك الله أسرها، وحفظ أهلها، ونصرهم على اليهود الملاعين-.

وقد وجدت جماعة من أئمة المساجد وطلبة العلم أسرى للمألف! يعسر عليهم الوقوف على مأخذ العلماء في مثل هذه المسائل، ومعرفة سبب اختلافهم فيها، وتتبع أقوالهم على وجه دقيق؛ فيه تحرير يفيد في معرفة الحق، مع سلامه تعين العلامة المأخذ باستقراء حال السلف، وأصولهم في فتاواهم.

**ولا أخفى على القارئ الكريم أن سبب تأليفه لهذه الرسالة يكمن في أمور، أو جزءها بالآتي:**

**أولاً:** إن التداعي من المسائل المهمة؛ التي حصلت بسببيها بليلة أفكار، واختلاف، وهرج، ومرج، فهي تحتاج إلى دراسة مستوعبة جادة؛ فيها تنبية على المخالفات الكثيرة التي يقع فيها كثير من المسلمين! بل من بعض الأئمة.

وبعد الخوض في ذلك؛ لا بد من التنويه على ضرورة التأكيد على وجوب الأخذ بقواعد أهل السنة في الإثبات والاستدلال، وضرورة نبذ مسائلك أهل البدع في ذلك. دارس هذه المسألة بتجدد، والباحث عن الأدلة الواردة فيها، الفاحص عن ثبوتها بالقواعد المعتبرة عند أهل الصنعة الحديثية، العارف بطرق السلف في الاستدلال؛ يجد أن الأحاديث النبوية، والأثار الصحافية والتابعية ليست هي <sup>(١)</sup> الحاكمة على ما يجري اليوم في مثل هذه الاجتماعات، وأن مخالفات عديدة تقع فيها.

(١) لا بآلفاظها، ولا دلالاتها المعتبرة، ولا على ما تسمح به أصولهم من النظر والاعتبار.

ثانيًا: توسيع الناس<sup>(١)</sup> في المجتمعات للدعاء، وقيام الليل؛ بسبب ما يوقعه أعداؤهم فيهم من قتل وتشريد، وسلب للأموال، واحتلال للديار، والتداعي على ذلك على وجه فيه مضاهاة ل المجتمعات المشروعة مثل: قيام رمضان، والدعاة للاستسقاء.

وكثر ذلك في الآونة الأخيرة؛ ولا سيما بعد أحداث غزة الدامية، وهذا يستدعي بحث ذلك بتعزيز العلماء، مع إظهار الأشباء والنظائر المخرجة على أصل المسألة، مع مراعاة ما أؤمننا إليه من ضوابط وقيود؛ تؤخذ من النصوص، واستقراء حال السلف الصالح في مثل هذه المجتمعات.

وهذا يستدعي البيان التفصيلي لأحوال الخلف المبتدةعة، وضرورة التحذير منها، والتيقظ لها؛ حتى لا ترrog، وكشف المخالفات العارضة المصادمة للنصوص والقواعد الكلية المعمول بها عند الموقفين.

وسقتها في معرض التأثير، محذرًا من أحوال الخلف البدعية، داعيًا للتمسك بتقريرات السلف السنية، والعرض على أصولهم السنوية.

ومن فروع هذا التحذير: التيقظ من التداعي للأفعال الصالحة، و فعلها في الجماعات، على وجه مضاد للطاعات التي دعى إليها الشع في النصوص الثابتات، وشهرت بين السلف الصالح في الجماعات الكثيرات، والأماكن غير الخفيات؛ كالجوامع والمساجد، في الأعداد الغفيرات.

وهيّ من هذه الرسالة: معالجة التداعي للطاعات على وفق منهج أهل

(١) يقع هذا - غالباً - من الحزبيين والحركيين!

الصواب، معتمداً في ذلك على ما ثبت عن النبي ﷺ والأصحاب، مراعياً حدود ذلك وضوابطه، دون تعدٍ أو تجاوز.

فإن وقفت في ذلك -وهذا ما أرجوه- فهو من فضل ربي ونعمه عليه، وإن كانت الأخرى، فأسأل الله -سبحانه- أن يصرفني عبيبي، وأن يستر ذنبي، وأن يكشف كربي، وأن يجعلني أواباً للحق، متطلباً له، موفقاً إليه، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ خاتم النبيين.

وكتب قيل مغرب يوم السبت  
الحادي والعشرين من صفر الحير  
سنت ألف وأربعين مائة وثلاثين  
من هجرة النبي محمد ﷺ

أبو عبيدة

مشهور بن حسن آل سلمان

## التَّدَاعِيُّ وَالْإِعْلَانُ لِلْدُعَاءِ

قال الإمام ابن مفلح المقدسي في كتابه «الأدب الشرعية» (٢/١٠٣ - ١٠٤) تحت عنوان: (فصل في حكم اجتماع الناس للذكر، والدعاء؛ ورفع الصوت به، ومتي يكون بدعة)، ما نصه: «قال مهنا: سألت أبا عبد الله عن الرجل يجلس إلى القوم، فيدعون هذا، ويذيعون هذا، ويقولون له: أدعُك أنت؟ فقال: لا أدرى ما هذا؟»

وقال ابن منصور لأبي عبد الله: يكره أن يجتمع القوم يدعون، ويرفعون أيديهم؟  
فقال: ما أكرهه للإخوان إذا لم يجتمعوا على عمد؛ إلا أن يكتثروا».

قال ابن منصور: «قال إسحاق ابن راهويه كما قال، وإنما معنى: «إلا أن يكتثروا»: إلا أن يتغذنوا هاده؛ حتى يكتثروا».

وقال أبو العباس الفضل بن مهران: «سألت مجبي بن معين وأحمد بن حنبل، قلت: إن عندنا قوماً يجتمعون؛ فيدعون، ويقرؤون القرآن، ويذكرون الله - تعالى -، فما ترى فيهم؟ قال: فاما يحيى بن معين، فقال: يقرأ في المصحف، ويدعو بعد صلاة، ويذكر الله في نفسه، قلت: فأخ لـ يفعل هذا؟ قال: انه! قلت: لا يقبل؟ قال: عظمه! قلت: لا يقبل، أهجره؟ قال: نعم.

ثم أتيت أحمد، وحكيت له نحو هذا الكلام؟ فقال لي أحمد - أيضاً: يقرأ في المصحف، ويذكر الله - تعالى - في نفسه، ويطلب حديث رسول الله ﷺ، قلت: فأمهاه؟ قال: نعم، قلت: فإن لم يقبل، قال: بل؛ إن شاء الله تعالى -، فإن هذا محدث؛ الاجتماع والذي تصف، قلت: فإن لم يفعل؛ أهجره؟ فتبسم، وسكت».

ثم قال: «وقال المروذى: قال لي أبو عبد الله: كنت أصلى، فرأيت إلى جنبي رجلاً عليه كساء، ومعه ننسان يدعون، فدنوت؛ فدعوتُ معهم، فلما قمت رأيت جماعةً يدعون، فأردت أن أعدل إليهم، ولو لا مخافة الشهرة؛ لقعدت معهم».

وقال إسحاق بن منصور المروذى في «مسائل أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهْوَيْهِ» (٤٨٧٩/٩) رقم (٣٥٨٠): «قلت: يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ﷺ ويرفعون أيديهم؟

قال: ما أكره للاخوان؛ إذا لم يجتمعوا على عمد؛ إلا أن يكثروا.  
قال إسحاق: كما قال.

وإنما معنى «أن لا يكثروا»: يقول: أن لا يتخذونها عادة حتى يعرفوا بها». وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦٣٠/٢) هذه الرواية، وقال قبلها: «ففرق بين ما يتَّخِذُ سنة وعادة، فإنَّ ذلك يضاهي المشرع، وهذا الفرق هو المنصوص عن الإمام أَحْمَدَ، وغيره»، وساق هذه الرواية بواسطة أبي بكر الخلال.

ثم وجدت في التعليق على «الأداب الشرعية» ما نصه: «الصواب: أن الإمام أَحْمَدَ اشترط في جواز اجتماع الناس للذكر والدعاء؛ مع رفع الأيدي شرطين:  
أحد هما: أن لا يعتمدوا هذا الاجتماع.  
وثانيهما: أن لا يكثروا».

ووجه ذلك: أن تعمد الاجتماع لا يكون إلا للعبادة؛ التي قيدها الشارع بالاجتماع.

ومثل هذا لم يرد في الشَّرْعِ الاجْتِمَاعِ لَهُ، فَيَكُونُ بَدْعَةً دِينِيَّةً، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا ضَلَالَةً.

وَأَمَّا الْكُثُرَةُ؛ فَجَعَلَ هَذَا الاجْتِمَاعَ -مَعَ مَا ذُكِرَ- مِنْ قَبْلِ شَعَائِرِ الدِّينِ، وَهِيَ لَا تَثْبِتُ إِلَّا بِالنَّصْ، فَإِذَا انْتَفَى الْأُمْرُ كَانَ الاجْتِمَاعُ -لَا ذُكِرَ- مِنَ الْعِبَادَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُشْرُوعَةِ».

وَهُنَا أَصْلُ لَا بُدُّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَهُوَ:

حَكْمُ الاجْتِمَاعِ لِلْدُعَاءِ بِتَدْعِيَةِ أَمْرٍ لَمْ يَرُدْ فِيهِ نُصُّ، هَلْ أَصْلُ فِيهِ  
الْمَنْعُ أَمُّ الْجُوازُ؟

مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ الْمُعْمَولُ بِهَا عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ فِي الدُّعَاءِ: قَاعِدَةُ (الْفَرْقُ بَيْنَ  
الْأَدْعَيْةِ وَالْأَذْكَارِ الْمُقيِّدةِ بِحَالٍ، أَوْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، وَبَيْنَ الْأَدْعَيْةِ وَالْأَذْكَارِ الْمُطْلَقَةِ).  
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَالَّا يَكُونُ

كُلُّ ذِكْرٍ أَوْ دُعَاءٍ مُقِيدٌ بِحَالٍ، أَوْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ؛ فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِهِ عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي  
وَرَدَ فِي زَمَانِهِ، أَوْ حَالِهِ، أَوْ مَكَانِهِ، وَفِي لَفْظِهِ، وَفِي هِيَةِ الدَّاعِيِّ بِهِ؛ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ، أَوْ  
نَقْصَانِ، أَوْ تَبْدِيلِ كَلْمَةٍ بِآخْرَى.

وَكُلُّ ذِكْرٍ أَوْ دُعَاءٍ مُطْلَقٍ، فَإِنْ كَانَ وَارِدًا؛ فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِهِ عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي وَرَدَ فِي  
لَفْظِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِدٍ، بَلْ أَتَى بِهِ الدَّاعِيُّ مِنْ عَنْدِ نَفْسِهِ، أَوْ مِنْ المَنْقولِ عَنِ  
السَّلْفِ؛ فَإِنَّهُ يُحِلُّ لِلْعَبْدِ الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ بِغَيْرِ الْوَارِدِ فِي بَابِ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ الْمُطْلَقِ  
بِخَمْسَةِ شَرُوطٍ:

١ - أَنْ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَحْسَنَهَا، وَأَنْبَلَهَا، وَأَجْلَلَهَا لِلْمَعْنَى، وَأَبْيَنَهَا؛ لِأَنَّهُ مَقَامٌ

مناجاة العبد لربه ومعبوده - سبحانه -.

٢- أن تكون الألفاظ على وفق المعنى العربي، ومقتضى العلم الإعرابي.

٣- أن يكون حالياً من أي محدود شرعاً، لفظاً، أو معنى.

٤- أن يكون في باب الذكر والدعاء المطلق؛ لا المقيد بزمان، أو حال، أو مكان.

٥- أن لا يتخدّه سنة راتبة يواظّب عليها.

هذا من جهة اللفظ.

وأما من جهة هيئة الداعي به؛ فإن وردت هيئة في النص للذكر والدعاء المطلق؛ فيؤتى بها وفق ما ورد، وإن لم ترد به هيئة؛ فيأتي به الداعي على أي حال، في حدود المشروع<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: الاجتماع على الدعاء للتصرّف هيئه، فلا يؤتى بها إلا وفق ما ورد؛ إذ الأصل عدم الاجتماع في الدعاء إلا في المناسبات التي وردت، وفعله فلتة - من غير تداعٍ إليه - يتراهل فيه، وأما المداومة عليه، أو التداعي إليه؛ ففي ذلك مضاهاة للمشروع، وهو منوع.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٩٦-١٩٨/٢٠) تأصيل بديع في هذا الموضوع، قال:

#### «قاعدة شرعية

شرع الله ورسوله للعمل بوصف العموم والإطلاق لا يقتضي أن يكون مشروعًا بوصف الخصوص والتقييد، فإن العام والمطلق لا يدل على ما يختص بعض

(١) «تصحيح الدعاء» (٤٢-٤٣).

أفراده ويقيد بعضها، فلا يقتضي أن يكون ذلك الخصوص والتقييد مشروعًا، ولا مأمورًا به، فإن كان في الأدلة ما يكره ذلك الخصوص والتقييد كره، وإن كان فيها ما يقتضي استحبابه استحب، وإن لا يبي غير مستحب ولا مكروه.

مثال ذلك : أن الله شرع دعاءه وذكره؛ شرعاً مطلقاً عاماً، فقال: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضُرُّعًا وَمُخْفِيَةً﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك من النصوص.

فالاجتماع للدعاء والذكر في مكان معين، أو زمان معين، أو الاجتماع لذلك: تقييد للذكر والدعاء؛ لا تدل عليه الدلالة العامة المطلقة بخصوصه وتقييده؛ لكن تناوله؛ لما فيه من القدر المشترك، فإن دلت أدلة الشرع على استحباب ذلك؛ كالذكر والدعاء يوم عرفة، أو الذكر والدعاء المشروعين في الصلوات الخمس، والأعياد، والجمع، وطرف النهار، عند الطعام والمنام واللباس، ودخول المسجد والخروج منه، والأذان والتلية، وعلى الصفا والمروة، ونحو ذلك؛ صار ذلك الوصف الخاص مستحبًا مشروعًا زائداً على الاستحباب العام المطلق .

وفي مثل هذا يعطى الخاص على العام، فإنه مشروع بالعموم والخصوص؛ كصوم يوم الاثنين والخميس بالنسبة إلى عموم الصوم، وإن دلت أدلة الشرع على كراهة ذلك كان مكروهًا؛ مثل اتخاذ ما ليس بمستون سنة دائمة، فإن المداومة في

(١) الأحزاب: ٤١.

(٢) الأعراف: ٥٥.

الجماعات على غير السنن المشروعة بدعة؛ كالاذان في العيددين، والقنوت في الصلوات الخمس، والدعاء المجتمع عليه أدبار الصلوات الخمس؛ أو البردين منها، والتعريف المداوم عليه في الأمصار، والمداومة على الاجتماع لصلة تطوع، أو قراءة، أو ذكر كل ليلة، ونحو ذلك.

فإن مضاهاة غير المسنون بالمسنون بيعة مكرورة؛ كما دل عليه الكتاب، والسنة، والأثار، والقياس .

وإن لم يكن في الخصوص أمر ولا نهي؛ بقي على وصف الإطلاق؛ كفعلها -أحياناً- على غير وجه المداومة، مثل: التعريف -أحياناً-؛ كما فعلت الصحابة، والمجتمع -أحياناً- من يقرأ لهم، أو على ذكر، أو دعاء؛ والجهر ببعض الأذكار في الصلاة؛ كما جهر عمر بالاستفتاح، وابن عباس بقراءة الفاتحة، وكذلك الجهر بالبسملة -أحياناً-.

وبعض هذا القسم ملحق بالأول، فيكون الخصوص مأموراً به؛ كالقنوت في النوازل، وبعضها ينفي مطلقاً.

ففعل الطاعة المأمور بها مطلقاً حسن، وإيجاب ما ليس فيه سنة مكرورة .  
وهذه القاعدة إذا جمعت نظائرها؛ فنعت، وتميز بها ما هو البدع من العبادات التي يشرع جنسها من الصلاة، والذكر، والقراءة، وأئمها قد تميز بوصف اختصاص تبقى مكرورة لأجله، أو محمرة؛ كصوم يومي العيددين، والصلاحة في أوقات النهي، كما قد تتميز بوصف اختصاص تكون واجبة لأجله، أو مستحبة؛ كالصلوات الخمس، والسنن الرواتب.

ولهذا قد يقع من خلقه العبادة المطلقة والترغيب فيها في أن شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما قد يقع من خلقه العلم مجرد في النهي عن بعض المستحب أو ترك الترغيب.

ولهذا لما عاب الله على المشركين أنهم شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، وأنهم حرموا ما لم يحرمه الله ، وهذا كثير في المتصوقة من يصل بيدع الأمر لشرع الدين، وفي المتفقهة من يصل بيدع التحرير إلى الكفر». انتهى.

وذكر البعلبي استطراداً في «الاختيارات الفقهية» (٨٤-٨٢) عند (باب صلاة العيددين)، فيه تعقيد ملحوظ يخص الاجتماع على جنس العبادات، قال -بعد كلام-: «والذي يدل عليه كلام أحد في أكثر الموضع -وهو الذي تدل عليه السنة، وأثار السلف-: أن الاجتماع على الصلاة، أو القراءة وسياعها، أو ذكر الله -تعالى- أو دعائه، أو تعليم العلم، أو غير ذلك نوعان:

نوع شرع اجتماع له على وجه المداومة، وهو قسمان:

قسم مؤقت، يدور بدوران الأوقات؛ كالجمعة، والعيددين، والحج، والصلوات الخمس.

وقسم مسبب، ويتكرر بتكرر الأسباب؛ كصلاة الاستسقاء، والكسوف، والآيات، والقنوت في النوازل.

والمؤقت فرضه ونقله؛ إما أنْ يعود بعود اليوم؛ وهو الذي يسمى: عمل يوم وليلة؛ كالصلوات الخمس، وستتها الرواتب، والوتر، والأذكار، والأدعية المشروعة طرفي النهار، وزلفاً من الليل.

وإما أنْ يعود بعُود الأَسْبُوع؛ كالجُمُعة، وصوم الاثْنَيْن، والخمِيس.  
وإما أنْ يعود بعُود الشَّهْر؛ كصِيام أَيَّام الْبَيْض، أو ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْر،  
والذِّكْر المأْتُور عِنْ دُرْرَةِ الْهَلَالِ.  
وإما أنْ يعود بعُود الْخَلُول؛ كصِيام شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْحَجَّ.  
وَالْمَسْبِبُ: مَا لَه سَبَبٌ، وَلَيْسَ لَه وَقْتٌ مُحَدُّودٌ؛ كصَلَةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَالْكَسْوَفِ،  
وَقُنُوتِ النَّوَازِلِ.

وَمَا لَمْ يُشْرِعْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ؛ كصَلَةِ الْاسْتِخَارَةِ، وَصَلَةِ التَّرْبَةِ، وَصَلَةِ الْوَضُوءِ،  
وَنَحْيَةِ الْمَسْجَدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ نَوْعَهُ فِي بَابِ صَلَةِ التَّطْوِعِ، وَالْأَوْقَاتِ الْمُنْهَى  
عَنِ الصَّلَةِ فِيهَا».

ثُمَّ قَالَ: «وَالنَّوْعُ الثَّانِي: مَا لَمْ يُسْنَ لَه الْاجْتِمَاعُ الْمَعْتَادُ الدَّائِمُ؛ كالتَّعْرِيفُ فِي  
الْأَمْصَارِ، وَالدُّعَاءِ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عَقْبُ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ، وَالصَّلَاةِ وَالْتَّطْوِعِ الْمُطْلَقِ فِي  
جَمَاعَةٍ، وَالْاجْتِمَاعِ لِسَمَاعِ الْقُرْآنِ وَتَلَاوِتِهِ، أَوْ سَمَاعِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.  
فَهَذِهِ الْأَمْرُورُ لَا يَكْرَهُ الْاجْتِمَاعُ لَهَا مُطْلَقاً، وَلَمْ يُسْنَ مُطْلَقاً، بَلْ الْمَدَوْمَةُ عَلَيْهَا  
بَدْعَةٌ، فَيُسْتَحْبِبُ أَحْيَانًا، وَيُبَاحُ أَحْيَانًا، وَتَكْرَهُ الْمَدَوْمَةُ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَصَّ  
عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الْاجْتِمَاعِ عَلَى الدُّعَاءِ، وَالْقَرْأَةِ، وَالذِّكْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالتَّفْرِيقُ بَيْنِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ فِي الْمَدَوْمَةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ؛ يُنْبَغِي التَّفْطِنُ لِهِ».  
قَالَ أَبُو عَبِيدَةَ: وَالتَّفْرِيقُ - حَالَ عَدَمِ الْمَدَوْمَةِ - بَيْنَ التَّدَاعِيِ وَدُونَهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ،  
يُنْبَغِي التَّفْطِنُ لِأَثْرِهِ بَيْنِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ - أَيْضًا - .  
وَمَمَّا يُنْبَنِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ - غَيْرِ مَسْأَلَتَنَا - :

### التدعوي للجتماع على الدعاء لرفع الوباء

جوز بعضهم ذلك قياساً على الاستسقاء !!

قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (ص ٣٢٨ - ٣٢٩): «فليس الدّعاء برفع الوباء منوعاً ولا مصادماً للمقدور من حيث هو أصلٌ. وأما الاجتماع له - كما في الاستسقاء - فبدعة.

حدثت في الطاعون الكبير سنة (٧٤٩) بدمشق، فقرأت في «جزء المنجبي» بعد إنكاره على جمع الناس في موضع، فصاروا يدعون ويصرخون صراخًا عالياً، وذلك في سنة (٧٦٤هـ)، لما وقع الطاعون بدمشق.

فذكر أن ذلك حدث سنة (٤٩)، وخرج الناس إلى الصحراء، ومعظم أكابر البلد؛ فدعوا، واستغاثوا، فعظم الطاعون بعد ذلك، وكثير! وكان قبل دعائهم أخف !!

قلت<sup>(١)</sup>: ووقع هذا في زماننا؛ حين وقع أول الطاعون بالقاهرة في (٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٣هـ)، فكان عدد من يموتون بها دون الأربعين، فخرجو إلى الصحراء في (٤ جمادى الأولى) بعد أن نودي فيهم بصيام ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup> - كما في

(١) أي: الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

(٢) إنْ صح الصيام في النفل، والتدعوي إليه - مع عدم ورود النص - كالدعوي للدعاء والصلاه، وأعلى ما ورد في ذلك من المؤثر:

«عن جعفر بن برقاد قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران :



إني كتبت إلى أهل الامصار: أن يخرجوا يوم كلها، من شهر كلها؛ ليستسقوا، ومن استطاع

أن يصوم ويتصدق فليفعل، فإن الله يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَهُ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ﴾ [١٤]

[الأعلى: ١٤-١٥].

وقولوا كما قال أبواكم: ﴿رَبَّنَا طَلَّقَنَا أَفْسَنَا وَلَنْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرَحَّمَنَا لَنْ تُؤْفَنَ مِنَ

الْخَسِيرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقولوا كما قال نوح: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ مِنَ

الْخَسِيرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقولوا كما قال موسى: ﴿وَلَمَّا تَقْرَبَنِي فَأَغْفِرْ لِي فَقَرَبَنِي إِلَيْهِ

هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]، وقولوا كما قال يونس عليه السلام: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَّ

سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

آخر جه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/٨٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٧٢)،

وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٢٣)، وأبو نعيم في «الخلية» (٥/٣٠٤)، والبيهقي في

«الكبرى» (٤/١٧٥)، وهو صحيح.

وفي رواية ابن أبي شيبة قال: «أن اخرجوا يوم الاثنين من شهر كلها...»؛ فلعلها إشارة إلى

صيام الناس ذلك اليوم!

وفي «العتيبة» (٢/٣٢٤) - مع «البيان والتحصيل»: «وسئل مالك عن الصيام قبل

الاستسقاء أما يعمل به؟

قال: «ما سمعت! إنكاراً على من عمله».

قال محمد بن رشد في «البيان والتحصيل» (٢/٣٢٤-٣٢٥): «الصيام قبل الاستسقاء مما

لم يأت به أثر عن النبي ﷺ، ولا عن الخلفاء الراشدين المهدبين بعده.



الاستسقاء، واجتمعوا، ودعوا، وأقاموا ساعة، ثم رجعوا<sup>(١)</sup>.

وإنما هو أمر أحدهم بعض الأباء، فاستحسنـه كثير من العلماء، فعلـه موسى بن نصـير  
بـإفريقيـة؛ حين رجـع من الأندلسـ، فاستحسنـه الجـذاميـ وغيرـه من علمـاءـ المـديـنةـ.  
وإلى هذا ذهب ابن حـبيبـ، قالـ: استحبـ للإـلامـ أنـ يـأـمـرـ النـاسـ - قبلـ بـروـزـهـ هـمـ إـلـىـ  
المـصـلـ - أـنـ يـصـبـحـواـ صـيـاماـ يـوـمـهـ ذـلـكـ؛ وـلـوـ أـمـرـهـمـ أـنـ يـصـوـمـواـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ - آخـرـهـ الـيـومـ  
الـذـيـ فـيـ يـبـروـزـنـ - كـانـ أـحـبـ إـلـيـ.

وـالـمـعـلـومـ مـنـ مـذـهـبـ مـالـكـ: إـنـكـارـ هـذـهـ الـأـمـرـاتـ - كـلـهـ -، مـنـ ذـلـكـ: أـنـ كـرـهـ فـيـ  
سـمـاعـ اـبـنـ القـاسـمـ القرـاءـةـ فـيـ الـمـسـجـدـ، وـالـجـمـعـ يـوـمـ عـرـفـةـ بـعـدـ الـعـصـرـ فـيـ الـمـسـاجـدـ لـلـدـعـاءـ،  
وـالـدـعـاءـ عـنـ خـاتـمـ الـقـرـآنـ، فـيـحـتـمـلـ مـاـ فـيـ هـذـهـ الـرـوـاـيـةـ مـنـ قـوـلـهـ: «ـمـاـ سـمـعـتـ!ـ»ـ إـنـكـارـاـ عـلـىـ  
مـنـ عـمـلـهـ، أـنـ يـكـونـ اـنـتـهـيـ كـلـامـ مـالـكـ إـلـىـ قـوـلـهـ: «ـمـاـ سـمـعـتـ!ـ»ـ، أـيـ: مـاـ سـمـعـتـ أـنـ ذـلـكـ  
يـفـعـلـ، وـيـكـونـ إـنـكـارـاـ عـلـىـ مـنـ عـمـلـهـ مـنـ قـوـلـ اـبـنـ القـاسـمـ؛ أـخـبـرـ أـنـ مـالـكـ أـرـادـ بـقـوـلـهـ: «ـمـاـ  
سـمـعـتـ!ـ»ـ، إـنـكـارـ عـلـىـ مـنـ عـمـلـهـ، فـيـكـونـ ذـلـكـ مـطـابـقـاـ لـمـذـهـبـ الـعـلـومـ.

وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ الـكـلـامـ كـلـهـ مـنـ قـوـلـ مـالـكـ؛ فـيـقـتـضـيـ جـواـزـ ذـلـكـ عـنـدـهـ؛ إـذـ قدـ نـفـيـ أـنـ  
يـكـونـ سـمـعـ إـنـكـارـ عـلـىـ مـنـ عـلـمـهـ، وـالـأـوـلـ مـنـ التـأـوـيـلـيـنـ أـولـيـ، وـالـلـهـ - تـعـالـىـ - أـعـلـمـ،  
وـبـهـ التـوـفـيقـ»ـ، وـانـظـرـ فـيـ مـسـأـلـةـ (ـالـصـيـامـ لـلـاـسـتـسـقـاءـ)ـ: (ـالـمـجـمـوعـ لـلنـوـويـ)ـ (ـ٥ـ /ـ ٧٠ـ - ٧١ـ).

فـَيـلـ ابنـ حـجـرـ فـيـ (ـإـبـاءـ الـغـمـرـ)ـ (ـ٣ـ /ـ ٤٣٧ـ - ٤٣٨ـ)ـ هـذـاـ الإـجـمـالـ، فـقـالـ فـيـ (ـحـوـادـثـ سـنـةـ  
٨٣٣ـهـ): «ـوـفـيـ أـوـلـ يـوـمـ مـنـ جـمـادـيـ الـأـوـلـ بـلـغـواـ: مـئـةـ، فـنـوـدـيـ فـيـ النـاسـ بـصـيـامـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ،  
وـبـالـتـوـبـةـ، وـبـالـخـرـوجـ إـلـىـ الصـحـراءـ فـيـ الـيـوـمـ الـرـابـعـ.

وخرج الشريف كاتب السر، والقاضي الشافعي، وجمع كثير من بياض الناس وعوامهم؛ فضجوا، وبكوا، ودعوا، وانصرفا قبل الظهر، فكثُر فيهم الموت أضعاف ما كان! ويبلغ في اليوم: ثلاثة مئة، بالقاهرة خاصة، سوى من لا يرد الديوان؛ ووُجد بالليل والبرك شيء كثير من الأسماك والتماسيح موتى طافية، وكذا وجد في البرية عدة من الظباء والذئاب.

وما وقع فيه من النوادر: أن مركبًا ركب فيها أربعون نفاسًا؛ قصدوا الصعيد، فها وصلت إلى الميمون حتى مات الجميع، وأن ثمانية عشر صياداً اجتمعوا في مكان، فهات منهم في يوم واحد أربعة عشر؛ فجهزهم الأربعة، فمات منهم -وهم مشاة- ثلاثة، فلما وصل الآخر بهم إلى المقبرة مات! ويبلغ في سلحنجادي الأولى إلى ألف وثمان مئة.

وفي رابع جمادى الأولى بلغت عدة الموتى بالقاهرة -خاصة- في اليوم: ألف نفس وما تبي نفس، ووقع الموت في ماليك السلطان؛ حتى زاد في اليوم على خمسين نفاساً منهم، وانتهى عدد من صلٍ عليه في اليوم خمس مئة وخمسين نفس، وضبط جميع المصليات في يوم؛ فبلغت: ألفاً نفساً ومترين وستين وأربعين نفاساً.

ووقع الموت في السودان بالقرافة، إلى أن مات منهم نحو ثلاثة آلاف، وعزَّ وجود حمال الموتى، وغساليهم، ومن يحرق القبور؛ حتى عملوا حفائر كبيرة كانوا يلقون فيها الأموات، وسرق كثير من الأكفان، ونبشت الكلاب كثيراً؛ فأكلتهم من أطراف الأموات، ووصل في الكثرة حتى شاهدت النعش من مصلٍ المؤمني إلى باب القرافة، كأنها الرحم البيض تحوم على القتل!

فما انسلاخ الشهر؛ حتى صار عدد من يموت في كل يوم بالقاهرة فوق الألف، ثم تزايد، ووقع الاستفتاء عن ذلك؟ فأفتي بعض الناس بمشروعية ذلك، واستند فيه إلى العمومات الواردة في الدعاء، واستند آخر إلى أنه وقع في زمن الملك المؤيد؛ وأجرى ذلك، وحضره جمع من العلماء؛ فما أنكروه، وأفتي جماعة من العلماء بأن ترك ذلك أولى...».

إلى قوله (ص ٣٣٠): «ونحوت هذا النحو في جوابي، وأضفت إلى ذلك: أنه لو كان مشروعًا؛ ما خفي على السلف، ثم على فقهاء الأمصار، وأتباعهم في الأعصار الماضية، فلم يبلغنا في ذلك خبر ولا أثر عن المحدثين، ولا فرع مسطور عن أحد من الفقهاء!

وألفاظ الدعاء، وصفات الداعي؛ لها خواص وأسرار<sup>(١)</sup>، يختص بها كل حادث بما يليق به، والمعتمد في ذلك الاتباع، ولا مدخل للقياس في ذلك».

وقال في كتابه «إنباءُ الْعُمُرِ بِإِنْبَاءِ الْعُمُرِ» (٤٣٨/٣) في (حوادث سنة ٥٨٣هـ): «ولما اشتد الأمر بالطاعون؛ أمر السلطان استفتاء العلماء عن نازلة الطاعون: هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه؟ أو يشرع القنوت له في الصلوات؟ وما

وأما الشوارع؛ فكانت فيها كالقطارات؛ يتلو بعضها بعضًا». ↗

لا يدرك ذلك ويهمنا به إلا من أتسع عقله وقلبه للمأثور، وفرح به دون سواه؛ كحال أبي بكر لما أتسع صدره لقبول خبر الإسراء والمعراج؛ دون تلاؤ أو تردد؛ بخلاف الحالين  
-نسأل الله السلامة.-

الذى وقع للعلماء في الزمن الماضي؟

فكتبوا الأجوبة، وتشعبت آراؤهم، وتحصل منها على أنه يشرع الدعاء، والتضرع، والتوبية، وتقدم قبل ذلك التوبية، والخروج من المظالم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأئمّهم لا يستحضرون عن أحد من السلف أئمّهم اجتمعوا لذلك؛ إلا أن الاجتماع أرجى للإجابة.

وأجاب الشافعي بجواز القنوت؛ لأنه نازلة، وقد صرّح الشافعية بمشروعية القنوت في النوازل، وأجاب الحنفي والمالكي بالمنع، وأجاب الحنبلي بأنّ عندهم روایتين؛ ومن جوزه خصه بالإمام الأعظم في غير يوم الجمعة.

ثم طلب القضاة والعلماء إلى حضرة السلطان، فقرئت الفتاوى، وفسرها له محب الدين ابن الأفصرائي، فأجاب: أنا أتابع الصحابة والسلف الصالح، ولا أخرج، بل كل أحد يتهلل إلى الله -تعالى- في سره.

وإلى هذا ذهب الرّصاع، قال في «الأجرية التونسية على الأسئلة الغرناتية» (١٦٨) عن الاجتماع للدعاء؛ لرد نزول وباء الطاعون: «لم ذكر النازلة بعينها للملكية»، ونقل طرفاً من جواب ابن حجر السابق في «بذل الماعون» وأقره.

واعتنى متأنقروا الحنفية بكلام ابن حجر في هذه المسألة، منهم: ابن نجم الحنفي (ت ١٠٠٥ هـ)، فنقل كلامه في كتابه «النهر الفائق» (٣٧٦ / ١)، و«الأشباء والنظائر» (ص ٤٥٥)، وعباراته فيه: «وصرّح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفقه بدعة، وأطال الكلام فيه»، بينما وجهه في «النهر» بقوله بعد «بدعة»: «يعني: حسنة»!! وتابعه الطحطاوي في «حاشيته على مراقي الفلاح» (٢٩٩)! وهذا خطأ، إذ

تمة كلام ابن حجر المزبور لا يفهم منه إلا المنع والحرمة، ولذا قال ابن عابدين<sup>(١)</sup> في «نزهة النواطر» (٤٥٥): «ورأيت في «فتاوي ابن حجر المكي»<sup>(٢)</sup>: «أن الدعاء برفعه<sup>(٣)</sup>، والخروج له إلى الصحراء بدعة، قيل: ولو قيل بتحريمك لكان ظاهراً، لأنه إحداث كيفية يظن الجهال أنها سُنة!».

وقد أحسن أحمد بن محمد الحموي في «غمز عيون البصائر» (١٣٦/٤) لما علق على مقوله ابن نجيم السابقة: «أقول: ما قاله ابن حجر هو الحق الذي لا مرية فيه، فإنَّ تعريف البدعة صادق عليه».

وأصول الخاتمة تقضي ببدعية التدعوي لذلك، وفعله على وجه يظهر منه مضاهاة للشرع، وسبق كلام الإمام أحمد في ذلك.

ونصل بعض متأخرتهم<sup>(٤)</sup> على منعه.

(١) مع أنه في «منحة الخالق على البحر الرائق» (٢٩٣/٢) نقل كلام صاحب «النهر»، وسكت عليه!

(٢) انظرها (٤/٢٧) وفيه عقبه: «ولا كراهة في الدعاء برفعه عن نفسه أو غيره من غير اجتماع لذلك».

(٣) أي: التدعوي لذلك، وفعله في جماعة.

(٤) وجدت في «رسائل وفتاوي العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبي بطين» (١٩٠): «وما سألت عنه: هل للاجتماع للصلوة عند نزول الوباء أصل؟ فأنما علمت لذلك أصلاً من كونه يشرع لذلك صلاة؛ كالاستسقاء، والكسوف».



وهكذا فعل السيوطي في كتابه: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» (ص ١٦٧)، ومنعه بعدم عمل الأقدمين، وما قال: «إنه لم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ شيء». ◀

قال: «إنه وقع في زمن إمام المدى عمر بن الخطاب، والصحابة - يومئذ - متوافقون، وأكابرهم موجودون؛ فلم ينقل عن أحدٍ منهم أنه فعل شيئاً من ذلك، ولا أمر به؛ كما ورد أئمّة دعوا برفع الفحش». ◀

قال: «إن القرن الأول وقع فيه مرات متعددة، وفيه من الصحابة والتبعين ما لا يحصى؛ وهم خيار الأمة، فلم يفعل أحد منهم ذلك، ولا أمر به، وكذا في القرن الثاني؛ وفيه خيار التابعين وأتباعهم، وكذا في القرن الثالث والرابع، وإنما حدث الدعاء برفعه في الزمن الأخير الذي هو كزماننا هذا، لا يحتاج بفعل أهله، ولا بقوتهم <sup>(١)</sup>؛ إذ لم يصل إلى رتبة الإجماع والقياس.

◀ قال: «ولما وقع - عدنا - في السنة الماضية؛ أكثروا علينا الجماعة، وذكرت لهم أنّي ما علمت لهذا أصلًا، فالبعوا! ظنناً منهم أنّ ما بينه وبين رفعه إلا الصلاة، فوافقناهم، وقلنا: أتوا صلاة توبة». ◀

قلت: أي: يصلّي كلّ وحدة.

ثم قال: «وأما ما يفعله بعض الناس؛ من ذبح شاة، أو غيرها، يسمونه: فدية! فهذا لا شك في أنه بدعة، ما يجوز». انتهى، وانظر: «فتاوي اللجنة الدائمة» (٩٨-٩٩/٧).

(١) فما بالك بحالنا وأقوالنا؟ اللهم حنانيك!

وذلك في سنة تسع وأربعين وسبعين مئة؛ كما نقله ابن حجر».

ونقل كلام السيوطي وأقره: جمال الدين القاسمي في «إصلاح المساجد» (ص ١٩٠)، وبنَّه في (ص ٢٥٦) منه على العادة التي جرت في دمشق، ثم سرت إلى الجامع الأزهر بقراءة متن «صحيف البخاري» موزعاً كراسيس على العلماء، وكبار المرشحين للتدرис، وذلك لكشف الخطوب، ودفع العدو، والأمراض السارية!

قال: «ويا ليتهم قرؤوه لكشف الجهل عن قلوبهم وعقولهم!!»، وقال: «وقد قرؤوه للغرايين في وقعة التل الكبير في مصر، فلم يلبثوا أن فشلوا، وهمّزوا شر عزّ !!

وما هذه البدعة إلا من وضع أعداء الدين؛ الذين يريدون تشكيك<sup>(١)</sup> الناس في «صحيف البخاري» بعد أن جربوه؛ فلم يفلحوا، وصاروا أضحوكة أمام خصومهم -أعادنا الله من الجهل-».

الأصل المشترك بين التدعوي على هذا الدعاء، والتدعوي على سائر الطاعات التي لم يقدم دليلاً على الاجتماع لها: (البدعة)<sup>(٢)</sup>، فهي في المعنى على وزان واحد، وتخرج

(١) نعم، من شكك في «الصحابتين»، وجهد في صدّ الناس عنها؛ وعما فيها من أحكام بأي مسوّغ؛ فهو عدوٌ للدين ولسنته سيد المرسلين ﷺ، وإن أحقرت أنوفاً! وغضبت ألوفاً !!

(٢) التدعوي للدعاء برفع الوباء؛ كالدعوي الذي ذكره ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/٤٣٨)، قال في (أحداث سنة ٨٣٣هـ): «وفي نصف جادى الآخرة: جمع الشريف -كاتب السر -أربعين شريفاً، اسم كل منهم: محمد، وفرق فيهم مالاً.



على قاعدة واحدة، ومن فرق بينها لم يضبط تأصيل أهل العلم وتقعيدهم، وعليه أن يراجع الكليات المستقرة في لُبِّه.

ولا داعي للإطالة بأكثر من هذا في مسألة: (الداعي للاجتماع على الدعاء لرفع الوباء)، فالنقول السابقة -على اختلاف مشارب، ومذاهب، وأعصار، وأمصار أصحابها- فيها مقنع؛ لمن أراد الهدية، وتجنب سبل الغواية، والله الهادي والواقي.

قال أبو عبيدة: إذاً المعتمد الاتباع، ولا مدخل للقياس في الاجتماع لدعاء النصر، وغيره، والواجب الاقتصار على الهيئة الواردة في الشرع.  
وإليك مثلاً آخر؛ عالجهُ العلماء -قديماً وحديثاً-، فيه تمثيل على التقعيد السابق؛ من أن الأصل في حكم الداعي للاجتماع للدعاء: المنع والإنكار، لا الجواز والإشهار:

﴿فَقَرَأُوا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ مَا تِسِّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلِمَّا أَنْ قَرُبَ الْعَصْرِ، قَامُوا فَدَعُوا، وَضَجُوا، وَكَبَّرَ النَّاسُ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَى أَنْ صَدَ الأَرْبَاعُونَ إِلَى السُّطُوحِ، فَأَذْنَوْا الْعَصْرَ جَمِيعًا، وَانْقَضُوا. وَكَانَ بَعْضُ الْعَجَمِ قَالَ لِلشَّرِيفِ: إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ الطَّاعُونَ؛ فَفَعَلَ ذَلِكُ، فَإِنَّهُ ازْدَادَ الطَّاعُونَ إِلَّا كُثْرَةً! حَتَّى دَخَلَ رَجَبًا﴾.

## بَيْنَ التَّعْرِيفِ الْمَشْرُوعِ وَالْمَمْنُوعِ أَو التَّعْرِيفُ بَيْنَ الشَّرْعِ وَالْمَنْعِ

التعريف فيه تداعٍ لدعاء عشية عرفة في غير عرفة، فهو أهون من التداعي لفعل صلاة لم تقم أدلة عليها بخصوصها، إلا أن المضاهاة في (التعريف) أظهر من سائر أنواع الطاعات؛ لحصر (عرفة) في مكان مخصوص، ولا تكرر عليه الطاعة إلا في وقت مخصوص.

ومع هذا؛ فللعلماء -سلفًا وخلفًا- تقرير دقيق، وتفصيل مهم في التعريف، يستفيد منه في التمثيل على التعريف السابق من جهة، ولعرفة حكم مسألتنا المبحوثة من جهة أخرى، فنقول -وبالله يكفل نصوص ونجول:-

فصل العلامة أبو شامة المقدسي رحمه الله (المتوفى ٦٦٥ هـ) في (التعريف) منوهًا إلى ثبوته عن التابعين، بله عن بعض الصحابة، ولكنه أخذ عنهم على غير وجهتهم، وخالفته حالقات عديدة.

ولذا؛ حذر منه العلماء<sup>(١)</sup>، ومنهم: العلامة أبو شامة في كتابه «الباعث على

(١) للعلامة العلائي في أول «فتاویٰ القدسية»، أو «المستغربة» (ق ٣ - النسخة الظاهرية)

توجيه لفعل ابن عباس للتعريف، واجتياح أصحابه حوله يوم عرفة لذلك؛ بقوله: « فعل هذا؛ لم يكن اجتياحهم لهذا الدعاء الخاص، بل كان لسماع العلم».

وقال عن تداعي الناس للتعريف في المسجد الأقصى -آنذاك-، وبروزهم للوقوف إلى صحن المسجد مع كثرة اللغط، وطلوع الإمام على المنبر حالة الدعاء: «بدعة غير مشروعة».



إنكار البدع والحوادث» (ص ١١٧-١٢٣)، قال -مبيناً المشروع والممنوع من أصل (التعريف)، وأوضح أن الكلمة استقرت على بدعنته فيما بعد، قال ﷺ: «ومن هذا القسم الثاني -أي: الذي يظنه معظم الناس طاعة وقربة إلى الله -تعالى-: أمور اشتهرت في معظم بلاد الإسلام، وعظم وقوعها عند العوام، ووضعت فيها أحاديث كذب فيها على رسول الله ﷺ، واعتقد بسبب تلك الأحاديث فيها ما لم يعتقد فيها افترضه الله -تعالى-، واقترن بها مفاسد كثيرة، وأدى التهادي في ذلك إلى أمور منكرة؛ غير يسيرة، ترك [إنكار] الاحتفال بها أولًا؛ فتفاقم أمرها، وسومح بها؛ فتطاير شرُّها، وظهر شرُّها.

ومن بديع تقريراته: قوله -أيضاً- عن التعريف: «وأما في بيت المقدس -حماه الله تعالى- بهذه الهيئة الاجتماعية التي وقع السؤال عنها: لا يجوز فعله والإقرار عليه، ولا يجوز لتوبي الإمامة أن يفعله»، وعلل ذلك بقوله: «ما يجرب إليه ذلك من المفاسد، ويؤدي إليه من اعتقاد العوام أنه مضاهٍ للوقوف بعرفة، أو قريب منه». ↪

قال أبو عبيدة: لتكن (المضاهاة) في هذه المسألة على بالك! وفاك الله المهالك.  
وانظر في بدعية (التعريف) ما جاء في: «البدع» لابن وضاح (ص ١٠٢ - ١٠٣)،  
ط بدر، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١/٢٩٨، ٥٧٢، ٦٢٩)، و(١١/٢٧)،  
«الاعتصام» (٢٥٨/٢، ٣٠٢، ٣٤١ - بتحقيق)، «اقتضاء الصراط المستقيم»  
، «الحوادث والبدع» (١١٥ - وما بعد)، «منية المصلي» (ص ٥٧٣)  
و«الأمر بالاتباع» (١٨١ - ١٨٥ - بتحقيق)، و«حججة النبي ﷺ» (ص ١٢٨)  
لشيخنا الألباني.

وأشدّها في ذلك ثلاثة أمور، وهي: التعريف، والألفية، وصلة الرغائب».

ثم أسهب الكلام عن (التعريف)، فقال: «أما التعريف المحدث: فعبارة عن اجتياح الناس عشية يوم عرفة في غير عرفة، يفعلون ما يفعله الحاج يوم عرفة؛ من الدُّعاء، والثَّناء».

وهذا أحدث قدیماً، واشتهر في الآفاق - شرقاً وغرباً -، واستفحَل أمره بيت المقدس، وخرج الأمر فيه إلى ما لا يخل اعتقاده، وستذكره.

أخبرنا أبو الحسن: ثنا أبو طاهر: أنا أبو بكر الطُّرطُوشى قال: قال ابن وهب: سألت مالكاً عن الجلوس يوم عرفة، يجلس أهل البلد في مسجدهم، ويدعو الإمام رجالاً يدعون الله - تعالى - للناس إلى غروب الشمس؟

قال: ما نعرف هذا، وإن الناس - عندنا اليوم - ليفعلونه<sup>(١)</sup>.

قال ابن وهب: «سمعت مالكاً يسأل عن جلوس الناس في المسجد عشية عرفة بعد العصر، واجتمعهم للدُّعاء؟

قال: ليس هذا من أمر الناس، وإنما مفاتيح هذه الأشياء من البدع<sup>(٢)</sup>.

قال مالك في (العتيبة): «وأكره أن يجلس أهل الآفاق يوم عرفة في المساجد

(١) «الحوادث والبدع» (ص ١١٥)، و«الأمر بالاتّباع» (ص ١٨١ - بتحقيقي)، و«الذخيرة»

.(٣٤٨ / ١٣)

(٢) المراجع السابقة.

للدعاء، ومن اجتمع إليه الناس للدعاء؛ فلينصرف، ومقامه في منزله أحب إلى، فإذا حضرت الصلاة؛ رجع فصلّى في المسجد»<sup>(١)</sup>.

وروى محمد بن وضاح: أن الناس اجتمعوا بعد العصر من يوم عرفة في مسجد النبي ﷺ يدعون، فخرج نافع -مولى ابن عمر-، فقال: «يا أيها الناس! إن الذي أنتم فيه بدعة؛ وليس بسنة، ادركتُ الناس؛ ولا يصنعون هذا»<sup>(٢)</sup>.

قال مالك بن أنس: «ولقد رأيت رجلاً من أتقدي بهم، يختلفون عشية عرفة في بيوتهم».

قال: «ولا أحب للرجل الذي قد علم -يعني: العالم - أن يُقْعَد في المسجد تلك العشية، إذا أراد أن يقتدوا به، وليقعد في بيته»<sup>(٣)</sup>.

قال الحارث بن مسكين: «كنت أرى الليث بن سعد ينصرفُ بعد العصر يوم عرفة، فلا يرجع إلى قرب المغرب»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الحوادث والبدع» (ص ١١٥)، و«الأمر بالاتباع» (ص ١٨١ - بتحقيقه).

(٢) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (ص ٤٦)، وإسناده صحيح.

وذكره والذي قبله: الطرطوش في «الحوادث والبدع» (ص ١١٥)، والسيوطى في «الأمر بالاتباع» (ص ١٨٢ - بتحقيقه).

(٣) ذكره الطرطوش في «الحوادث والبدع» (ص ١١٥ - ١١٦)، والسيوطى في «الأمر بالاتباع» (ص ١٨٢ - بتحقيقه).

(٤) «الحوادث والبدع» (ص ١١٦)، و«الأمر بالاتباع» (ص ١٨٢ - بتحقيقه).

وقال إبراهيم النخعي رحمه الله: «الاجتماع يوم عرفة: أمر محدث»<sup>(١)</sup>.  
وقال عطاء الخراساني: «إن استطعت أن تخلو عشية عرفة بنفسك؛ فافعل»<sup>(٢)</sup>.  
وكان أبو وائل لا يأتي المسجد عشية عرفة<sup>(٣)</sup>.  
قال الطرطوشى: «فاعلموا -رحمكم الله- أن هؤلاء الأئمة علموا فضل الدعاء  
يوم عرفة، ولكن علموا أن ذلك بموطن عرفة؛ لا في غيرها، ولا منعوا من خلا  
بنفسه، فحضرته نية صادقة أن يدعوا الله -تعالى-.  
ول إنما كرّهوا الحوادث في الدين، وأن يظن العوام أن من سنت يوم عرفة لسائر  
الآفاق: الاجتماع والدعاء، فيتدعى الأمر إلى أن يدخل في الدين ما ليس منه».  
قال: «وقد كنت ببيت المقدس، فإذا كان يوم عرفة حشر أهل السواد، وكثير من  
أهل البلد، فيقفون في المساجد مستقبلي القبلة، مرتفعةً أصواتهم بالدعاء، وكأنه  
موطن عرفة!  
وكنت أسمع -هناك- سياعاً فاشياً منهم: أن من وقف ببيت المقدس أربع  
وقفات؛ فإنها تعذر حجّة، ثم يجعلونه ذريعة إلى إسقاط الحج إلى بيت الله الحرام»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (ص ٤٦-٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١١٨)، وإسناده صحيح. وذكره الطرطوشى والسيوطى.

(٢) «الحوادث والبدع» (ص ١١٦)، والأمر بالاتّباع» (ص ١٨٢ - بتحقيقى).

(٣) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (ص ٤٧)، وإسناده صحيح. وذكره الطرطوشى  
والسيوطى.

(٤) «الحوادث والبدع» (ص ١١٦-١١٧).

قلت: وبلغني أنّ منهم مَنْ يطوفُ بِقَبَّةِ الصَّبْرَةِ؛ تشبّهًا بالطَّوافِ بِالكَّعْبَةِ؛ وَلَا سِيَّا فِي السَّنِينِ الَّتِي انْقَطَعَ فِيهَا طَرِيقُ الْحَاجِ<sup>(١)</sup>.

وأخرج الحافظ أبو القاسم في ترجمة (معاوية بن الرّيان)، قال: «خرجت مع سهل بن عبد العزيز إلى أخيه عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - حين استخلفه، فحضر، فلما كان يوم عرفة؛ صلّى عمر العصر، فلما فرغ انصرف إلى منزله؛ فلم يخرج [إلا] إلى المغرب، ولم يقعد للناس»<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن الحسن البصري رض قال: «أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ يَوْمُ عَرْفَةَ: أَبْنُ عَبَّاسٍ» - يعني: مسجد البصرة -.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣٠٩): «و كذلك السفر إلى البيت المقدس للتعرّيف فيه، فإن هذا - أيضًا - ضلالٌ مبين! فإن زيارة بيت المقدس مستحبةٌ مشروعةٌ للصلوة فيه، والاعتكاف، وهو أحد المساجد الثلاثة التي تشتد إليها الرّحال، لكن قصد إتيانه في أيام الحجّ هو المكرور، فإن ذلك تخصيص وقت معين بزيارة بيت المقدس، ولا خصوص لزيارة في هذا الوقت على غيره.

ثم فيه - أيضًا - مضاهاة للحج إلى المسجد الحرام، وتشبيه له بالكعبة، وهذا قد أفضى إلى ما لا يشك مسلم في أنه شريعة أخرى؛ غير شريعة الإسلام».

وانظر: «المجموع» للنووي (٨/ ٢٧٧).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٦٦٠-٦٦١ - مخطوط)، أو (٥٩/ ٣٢ - ط دار الفكر)، وليس فيه: «ولم يقعد للناس».

وفي رواية: «أَوَّلُ مَنْ عَرَّفَ بِالْبَصْرَةِ: أَبْنَ عَبَّاسٍ»<sup>(١)</sup>.  
وقال الحكيم: «أَوَّلُ مَنْ عَرَفَ بِالْكُوفَةِ: مَصْعُبُ بْنُ الزَّيْرِ»<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو عوانة: «رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَخْلُقُ لِلَّهِ يَوْمَ عَرْفَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ جَلْسًا فَدُعَا، وَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ».  
وفي رواية: «رَأَيْتُ الْحَسَنَ خَرَجَ يَوْمَ عَرْفَةَ مِنَ الْمَقْصُورَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ فَقَعَدَ، وَعَرَّفَ».  
وقال علي بن الجعد: «قال شعبة: قال: سأله الحكم وحاماً عن اجتماع الناس  
يوم عرفة في المساجد؟ فقالا: هو محدث»<sup>(٣)</sup>.  
وأخبرنا عن منصور بن ابراهيم قال: «هو محدث»<sup>(٤)</sup>.  
وأخبرنا عن قتادة عن الحسن قال: «أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ: أَبْنَ عَبَّاسٍ،

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨١٢٢)، وأبن أبي شيبة (١٤٢٦٦، ٣٥٨٤٢، ٣٦٠١٨) في

«مصنفيهما»، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٨/٥)، والأثرم؛ كما في «المغني» (٢/

٢٥٩- مع «الشرح الكبير»)، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٠٢٨).

(٣) أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» رقم (٢٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/

١١٨-١١٧).

(٤) أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» رقم (٢٧٨)، ومن طريقه البيهقي (٥/

١١٨)، وإسناده صحيح.

بالبصرة»<sup>(١)</sup>.

قلت: فابن عباس رض حضرتُه نَبِيًّا؛ فقعد، فدعا، وكذلك الحسن؛ عن غير قصد الجمعية<sup>(٢)</sup>، ومضاهاة لأهل عرفة، وإيهام للعوام أن هذا شعار من شعائر الدين، والمنكر إنما هو ما اتصف بذلك -والله أعلم.

(١) أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» رقم (٢٧٩)، ومن طريقه البيهقي (٥/١١٨)، وإسناده صحيح.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٤/٣٧٦) رقم (٨١٢٢) عن معمراً عن قتادة، قال: «قال علي بن أرطاة للحسن: ألا تخرج بالناس فتعرف بهم؟ فقال الحسن: المعرفة بعرفة!»

قال: وكان الحسن يقول: أول من عرف بأرضنا: ابن عباس».

(٢) أَنَّى تَكُونُ الاجْتِمَاعَاتُ لصَلَاةٍ قِيَامَ اللَّيْلِ - لَا قِيَامَ رَمَضَانَ - دُونَ (قصد الجمعية)، ويعلن عنها - حال الدعاء للمجاهدين، أو لاستسقاء النصر - في الصحف السيارة، ومثل هذا يقال في دعاء السلف عند ختم القرآن؛ فهم لا يريدون قصد الجمعية، ولا مضاهاة الاجتماعات المشروعة، ولم يقم في أذهانهم أن هذه الاجتماعات ستصبح شعراً من الشعائر يتداعى الناس إليها!

فمتى خرج دعاء الختم عن الحال الذي أَدَّاه السلف فيه؛ فتداعى الناس إليه بإعلانات تنشر، أو تعلق على أبواب المساجد؛ فهو من الممنوع -على أصول السلف-؛ لا المشروع، وسيأتيك تفصيل ذلك.

على أن تعريف ابن عباس قد كان على صورة أخرى غير مستنكرة.  
ذكر أبو محمد بن قتيبة في «غريبه»<sup>(١)</sup> قال في حديث ابن عباس: «أن الحسن  
ذكره، فقال: كان من أول من عرف بالبصرة، صعد المنبر؛ فقرأ البقرة وآل عمران،  
وفسرهما حرفاً حرفاً»<sup>(٢)</sup>.

قلت: فتعريف ابن عباس عليه السلام كان على هذا الوجه: فسر للناس القرآن، فإنما  
اجتمعوا لسماع العلم، وكان ذلك عشية عرفة، فقيل: عرف ابن عباس بالبصرة؛  
لاجتماع الناس له؛ كاجتما بهم بالموقف، وعلى الجملة؛ فأمر التعريف في الأمصار  
قريب؛ إلا إذا جر مفسدة - كما ذكره الطرطوشى في التعريف بيت المقدس -<sup>(٣)</sup>.

وقد قال الأثرم: «سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار؛ يجتمعون يوم  
عرفة؟ فقال: أرجو أن لا يكون به يأس، قد فعله غير واحد: الحسن، وبكر، وثابت،  
ومحمد بن واسع، كانوا يشهدوا المسجد يوم عرفة».

وفي رواية: «قال أحمده: لا يأس به، إنما هو دعاء وذكر الله، فقيل له: تفعله أنت؟  
قال: أما أنا؛ فلا»، ذكره الشيخ موفق الدين في كتابه «المغني»<sup>(٤)</sup>. انتهى كلام أبي  
شامة.

(١) ٣٥٤/٢ - ط العراقية).

(٢) ذكره السيوطي في «الأمر بالاتّباع والنهي عن الابداع» (ص ١٨٤ - بتحقيق).

(٣) «الحوادث والبدع» (ص ١١٦-١١٧).

(٤) «المغني» (٢/٢٥٩ - مع «الشرح الكبير»)، وانظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣١٠).

### بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَدُعَاءِ الْخَتْمِ وَالتَّدَاعِيِّ لِلْدُعَاءِ وَالصَّلَاةِ

انظر -رعاك الله- إلى ما نقله أبو شامة عن الإمام أحمد في آخر كلامه السابق، فهو مطابق لكلامه في التداعي للدعاء<sup>(١)</sup>، فأحمد أثري، إن سُئل؛ يفتني بها بلغه من الخبر: المرفع، والموقوف، والمقطوع، ويسرد الأقوال، ولذا تعددت الأقوال في مذهبه وفتاويه، وكان في خاصة نفسه لا يفعل إلا واحداً مما بلغه! ولا يتصور في ذلك إلا ذلك، اللهم إلا ما ثبت فيه أكثر من وجه من خلاف التنوّع!

فدعاء الختم -مثلاً- ثبت فيه أثر أنس<sup>(٢)</sup>، وأنه كان يجمع أهله ليدعوه لهم.

كما أن التعريف فعله ابن عباس على وجه قال فيه كل من الطرطوشي والعلائي: «قريب»، وقال أحمد -قبلهما- عنه: «أرجو أن لا يكون به بأس، قد فعله غير واحد»، ولا يجوز لأحد ألبتة التعلق بهذا التساهل<sup>(٣)</sup> والتتجوز؛ لينقله في غير محله، ويسقطه في غير موضعه، فاصطحب مع التعريف -مثلاً- آفات، ومخالفات، وبلايا، ورزايا؛ جعلت الأئمة العلماء يفتون ببدعيته، ويشهرون بالقائمين عليه، وفصلوا في ذلك. وظهر هذا جلياً -اليوم- في دعاء ختم القرآن، فقد حصلت تجاوزات ومخالفات

(١) سبق النقل عنه.

(٢) انظر تحريريه (ص ٥٢).

(٣) كان أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَسْهُلُ فِي أَشْيَاءِ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ، وَلِتَسَاهِلَهُ أَثْرُ ظَاهِرٍ فِي اخْتِيَاراتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى تَوازِنٍ دَقِيقٍ بَيْنَ اسْتَصْحَابِ الْمُشْرُوعِيَّةِ، وَحَالِ السَّلْفِ، وَمَرَاعَاةِ قِيُودِ وَضُوابِطِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَدْمِ مَضَاهَاهَةِ الشَّرْعِ، وَلِلتَّفَصِيلِ مَقَامٌ آخَر.

كثيرة؛ أفردتها -ولله الحمد- في دراسة مستقلة مسهامه.

أما التداعي لصلة قيام الليل من أجل الدعاء على الأعداء، أو لاستدعاء النصر؛ فهو -اليوم- في تقديربي -على حد تعبير الإمام مالك السابق-: «مفاتيح هذه الأشياء من البدع».

وقد بدأنا نسمع -من هنا وهناك- التداعي لقيام الليل في رأس السنة الميلادية؛ بحججة رفع الله العذاب عن الأمة المحمدية؛ بسبب كثرة المعاصي التي تفعل في هذه الليلة، والأيام حبالي، ولا ندري ماذا تلد!

فالواجب: تحكيم أصول السلف في الإثبات، والابتعاد عن غير منهجمهم في التعبد لله تعالى، وعدم التستر بهم في أشياء وردت عنهم؛ تُفعَل على غير وجهتهم، ولا طريقهم، ومن أبرز ذلك: التداعي لدعاء ختم القرآن، وأبدأ بسرد مذاهب العلماء؛ وأخص مذهب الإمام أحمد بتحريره، ثم أذكر شروط دعاء الختم المشروع؛ ليعلم -جليلًا- أن التداعي له من الممنوع، وهذا التفصيل، والحمد لله لا رب سواه:

### مذاهب العلماء والفقهاء في جمْع الأهل وغيرهم عند دُعاء ختم القرآن

\* مذهب الحنابلة:

نص الحنابلة<sup>(١)</sup> على استحباب الجماعة في الدعاء، فقال ابن قدامة في «المغني»

(١) انظر -أيًضاً-: «الإقناع»، (١٤٨/١)، «غاية المتهى» (١/١٧٩)، «متهى الإرادات» (١٠٤/١).

(٨٠٣/١): «ويستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن، وغيرهم؛ لحضور الدعاء».

\* مذهب الحنفية:

- ١- جاء في «الفتاوى الهندية» (٥/٣١٧): «ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعو لهم، كذا في «البيانباع»».
- ٢- وجاء في «الفتاوى البازية» (٤/٤٢): «يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره. فالكره في داخل الصلاة، والاستحباب خارجها؛ مع جمع الأهل».

\* مذهب المالكية:

ستأني<sup>(١)</sup> النقولات عن الإمام مالك وأصحابه في بدعة الختم داخل الصلاة<sup>(٢)</sup>، أما خارجها؛ فقد قال الإمام القرطبي في أوائل «تفسيره» (١/٣٠): «ويستحب له إذا ختم القرآن أن يجمع أهله».

\* مذهب الشافعية:

اقتصر الزركشي في «برهانه» (٤٧٢/١) على ذكر استحباب الختم، و قوله: «ويجمع أهله عند ختمه؛ ويدعو».

ثم قال (٤٧٥/١) تحت (فائدة): «روى البيهقي في «دلائل النبوة»، وغيره: أن النبي ﷺ كان يدعو عند ختم القرآن: «اللهم! ارحمني بالقرآن، واجعله لي

(١) انظر: (ص ٨٣).

(٢) وكذا في التداعي للدعاء خارجها، انظر (ص ٨٤ وما بعد).

أماناً، ونوراً، وهدى ورحمة، اللهم! ذكرني منه ما نسيت، وعلمني منه ما جهلت، وارزقني تلاوته آناء الليل، واجعله لي حجة يا رب العالمين!». رواه في «شعب الإيمان» بأطول من ذلك، فليتظر فيه.

ولم يجد غير واحد من الباحثين<sup>(١)</sup> الدعاء المذكور لا في «الدلائل»، ولا في «الشعب»! وهو في «الإحياء» لأبي حامد الغزالي (٢٧٨/١).

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد في «مرويات دعاء ختم القرآن» (٣٤): «والزركشي في «البرهان» عزاه للبيهقي في «الدلائل»، ولم أره في كتاب «الدلائل» المطبوع عام (١٤٠٥ هـ)، وذكره الغافقي في «فضائل القرآن»، ولم يذكر مخرجه؛ كعادته».

قال أبو عبيدة: نظرت في أكثر من نسخة خطية لـ «البرهان»؛ ووجده في النسخ المتأخرة كالمثبت، وأما نسخة المعهد الاستشاري بليتغراط (ق ١١١/١) التي عليها خط المصنف، وأثبتت عليها ختمه - ولم ينشر عنها الكتاب لآخر! -؛ فسقطت منها.

والظاهر أن السابق «المظفر بن الحسين»، ولم تظهر «المظفر» للنساخ؛ فظنوه البيهقي، والمظفر هذا هو بيهقي، من (بيهق)، وله ذكر في «تاريخ بيهق» (ص ٢٣٠) لفرید خراسان: علي بن زيد البيهقي (ت ٥٦٥ هـ)، طبع طهران، و(الحسين) اسم والد الإمام صاحب «الدلائل»، و«الشعب».

وأخرج الحديث المظفر بن الحسين الأرجاني في «فضائل القرآن»، وأبو بكر بن الصحاح في «الشمائل»؛ كما في «تخيير أحاديث الإحياء» (١/٢٦٦)، و«النشر» (٢/٣٤٥-٣٤٦)، وهو معرض.

وعليه؛ فالزركشي لم يعزه للبيهقي، ولم يصرح في أقدم نسخ كتابه أنه في «الدلائل»!

\* كلام الإمام أحمد بن حنبل في المسألة:

يتعلق القائلون بسنن دعاء الختم في الصلاة، والتدعاعي إليه؛ ولو على وجه فيه  
مضاهاة للمشروع، بما ورد عن الإمام أحمد من أقوال وأحوال، وقبل معالجة ذلك،  
والتأكيد على أن ما قررناه هو حال السلف؛ ومن سار على دربهم، وعلى رأسهم الإمام  
ابن حنبل <sup>(١)</sup>.

والمنقول عن الإمام أحمد في المسألة كثير، منه:

مطلق الدعاء:

مع جم الأهل والولد، أو جمع جماعة من التلاميذ، أو الأصحاب؛ دون مضاهاة  
الاجتماعات التي دعى إليها الشع؛ من حيث العدد، أو الإشهر.  
وهذا هو المشهور عن أحمد، وهو المأثور عنه؛ الذي كان يفعله، وهو روایة ابنه  
عبد الله، وحرب، وأبي الحارث، ويوسف بن موسى.

قال عبد الله بن أحمد في «مسائل أبيه» (ص ٩١-٩٠) رقم (٣٢١) - ط المكتب  
الإسلامي أو (٣٠٠-٢٩٩/٢) رقم (٤٢٥-٤٢٤) - ط د. علي المهنـا: (سألت أبي  
عن الدعاء عند ختم القرآن؛ فائماً أو قاعداً؟ فقال: يقال إن أنساً كان يجمع عياله عند  
الختـم).

قال أبي: وكان المعتمر بن سليمان إذا أراد أن يختـم؛ اجتمع إليه جماعة -أراه  
قال- يدعـو ويدعـون، يعني: إذا خـتم، قـلت لأبي: يـدعـو إذا قـرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

(١) خـير وصف له؛ يـطـابـقـ حـقـيقـةـ حـالـهـ: قـولـ بـعـضـهـمـ عـنـهـ: «ـتـابـعـيـ جـلـيلـ، تـأـخـرـ بـهـ الزـمـنـ»!

النَّاسِ ﴿١﴾، أَوْ يَبْتَدَئُ مِنَ الْبَقَرَةِ؟ فَقَالَ: إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ؛ دُعَا». وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: «كَانَ أَنْسُ بْنُ حَاتَّةَ إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ؛ جَمَعَ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ». وَقَالَ فِي رِوَايَةِ يَوسُفِ بْنِ مُوسَى، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْتَمُ الْقُرْآنَ، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ قَوْمٌ؛ فَيَدْعُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، رَأَيْتُ مَعْمَراً يَفْعَلُهُ إِذَا خَتَمَ». وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ: «أَسْتَحْبِبُ إِذَا خَتَمَ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ: أَنْ يَجْمِعَ أَهْلَهُ؛ وَيَدْعُو».

نَقْلُهُ عَنْهُمْ: ابْنُ الْقِيمِ فِي «جَلَاءِ الْإِفْهَامِ» (ص ٥٦٥ - ٥٦٧ - بِتَحْقِيقِي)، وَرِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ فِي «الْمَغْنِي» (١/٨٠٣ - مَعَ «الشَّرحِ الْكَبِيرِ»). وَهُنَّا الَّذِي كَانَ يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، قَالَ وَلَدُهُ صَالِحٌ فِي «سِيرَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدِ» (ص ١١٢): «كَانَ أَبِي يَخْتَمُ مِنْ جَمِيعِهِ إِلَى جَمِيعِهِ، فَإِذَا خَتَمَ؛ يَدْعُو، وَنَوْمُّنَ». وَنَقْلُهُ ابْنِ الْجُوزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدِ» (ص ١١٢)، وَالْذَّهَبِيُّ فِي «السِّيرِ» (١١/٢٧٦ - ٢٧٧)، وَغَيْرُهُمَا.

وَالْخَلاصَةُ: إِنَّ دُعَاءَ الْخَتْمِ ثَابِتٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَلَا يَصْحُ فَعْلُهُ مَعَ التَّدَاعِيِّ إِلَيْهِ، وَفَعْلُهُ عَلَى وَجْهِهِ مَضَاهَاةٌ لِلْاجْتِمَاعِاتِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الْعِبَادَةِ. وَأَمَّا نَقْلُهُ لِلصَّلَاةِ؛ فَجَائِزُهُ، دُونَ تَكْلِيفٍ، وَلَا تَعْمِدُ، وَلَا تَعُودُ، فَإِنْ وَفَقَ لِلْخُتْمَةِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلُهُ - أَحْيَانًا - فِي السُّجُودِ - كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمَبَارِكِ<sup>(٢)</sup> -، أَوْ فِي

(١) النَّاسُ: ١.

(٢) سَيَّأَيْ ذَكْرُهُ وَتَحْرِيْجُهُ قَرِيبًا.

الصلوة؛ ولا سيما إن تداخل مع دعاء القنوت.

وأذن الشرع بالزيادة فيه بالضوابط المذكورة؛ من الحرص على فعله في الخفاء، وفي جماعة يسيرة، دون التداعي، وتطليبه، والسفر له؛ فهذا من المنوع؛ لمضاهاته للمشروع، فضلاً عن أحوال بدعة تعترف به؛ ولا تكاد تنفك عنه، بيتتها في دراسة مفردة بعنوان: «دعاء ختم القرآن عند السلف، وأحوال مبتدعة عند الخلف»، والحمد لله على توفيقه.

### من شروط دعاء ختم القرآن المشروع

من شروط التداعي لختم القرآن: أن لا يكون في التداعي لحضور دعاء الختم مضاهاة لجمع الشرع الناس على العبادة، ويحصل ذلك بالأمور الآتية:

١- أن لا يُتَّخَذ ذلك عادةً مستمرةً.

٢- أن لا يصاحب ذلك: نصب المنابر، أو ركوبها، أو تلقيق الخطب على رؤوس الأشهاد.

٣- أن لا يضاهي الاجتماع الثابت في السنة.

٤- أن لا تصاحبه المخالفات والبدع التي نبه عليها العلماء، وما استجد في العصور المتأخرة مما يلحق بها ، وقد استقصيت جمعها -ولله الحمد- في دراسة مسحية.

٥- «أن يكون الموضع خفيًا، وأن تكون الجماعة يسيرة»<sup>(١)</sup>.

دللت على ذلك الآثار التي يستدل بها المجوزون لدعاء الختم، فأنس دعا في بيته، وجمع أهله فحسب للدعاة؛ فالموضع خفي، والجماعة يسيرة.

(١) هذان القيدان من كلام قاضي الجماعة ابن سراج (محمد بن محمد بن سراج، أبي القاسم الأندلسي الغرناطي) (المتوفى ٨٤٨ هـ) في مسألة الاجتماع على التوافل؛ ما عدا قيام رمضان، قال: «والصحيح كراهة الاجتماع في التوافل؛ ما عدا قيام رمضان؛ إلا بشرطين:...» وذكرهما، انظر: «الحديقة المستقلة النَّصْرَة في الفتوى الصادرة عن علماء الحضرة» (ص ١٠٧).

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي في «حاشيته على الروض المربع» (٢) (٢١١): -عند كلامه على ختم القرآن: «ويجمع أهله؛ لينالهم من بركته، وكان أنس يجمع أهله، وإن قرأ وحده في الصلاة أفضل».

واستحب السلف حضور الختم، وقالوا: يستحب الدعاء عنده، وفيه آثار كثيرة».

مع أنه قرر في «الحاشية» (٢٠٦/٢) نفسها استحباب الدعاء جماعة في آخر التراويف، لأن الشرع دعا للاجتىاع فيها، وما عدا ذلك يدعى للختم خارج الصلاة؛ إلا المنفرد، فله أن يدعو فيها بإطلاق، شريطة أن لا يزيد على هيئتها<sup>(١)</sup> في الفريضة ورواتبها، فلو دعا في السجود<sup>(٢)</sup>؛ فلا أرى فيه حرجاً، وهذا من التداخل المشروع في نظري، والله أعلم.

ويدل عليه قول الحكم بن عتيقة: «أرسل مجاهد وعبدة بن أبي لبابة قالا: إنا أرسلنا إليك تريد أن تختم القرآن، فلما فرغوا من ختم القرآن دعوا بدعوات»، وهو صحيح، أخرجه الدارمي<sup>(٣)</sup> (٣٤٨٢)، وابن أبي شيبة (٦/١٢٨)، والفراء

(١) كأن يوقع الدعاء في الركعة الأخيرة قبل الركوع.

(٢) على مثل هذه الصورة: يحمل أثر ابن المبارك الوارد -إن صحيحة عنه-، أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/٤٣٤)، ولفظه: «كان يعجبه إذا ختم القرآن أن يكون [دعاؤه] في السجود»؛ وما بين المعقوفتين من «السير» (٨/٤٠٦).

(٣) لم يذكر عبدة، واكتفى بذلك مجاهد.

(٧٩-٨٥)، وابن الضريس (٨١، ٨٦) كلاماً في «فضائل القرآن»، والبيهقي في «الشعب» (٢/٣٦٨) رقم (٢٠٧٣، ٢٠٧٢)؛ وأبو بكر الأنباري؛ كما في «تفسير القرطبي» (١/٦٠)، وابن أبي داود في «المصاحف»<sup>(١)</sup>؛ كما في «نتائج الأفكار» (٣/١٧٦)، و«سلاح المؤمن» (ص ١٧١ - ١٧٠)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (٢٤٠ - مختصره)، وصححه ابن حجر، وابن الإمام؛ وهو كما قال.

وهذا الأثر واضح جدًا في أن الجماعة التي دعت يسيرة، وأن الموضع الذي دعوا فيه لم يقع تداعٍ إليه، وأما قول النووي في «التبیان» (ص ٧٥): «يستحب حضور مجلس الختم استحباباً متأكداً، فقد ثبت في «الصحابتين»: أن رسول الله ﷺ أمر الحِيَّض بالخروج يوم العيد؛ ليشهدنَّ الْخَيْرَ، ودعوة المسلمين»<sup>(٢)</sup>... ففيه:

١- أن الاستدلال بلفظ الحديث لا يصح على دعاء الختم؛ بأي نوع من أنواع الدلالات المعتبرة عند الأصوليين، والألف واللام في (الخير) للعهد، وليس للجنس.

٢- الاستحباب المذكور لا يثبت بالقياس<sup>(٣)</sup>، ويحتاج إلى دليل مستقل،

(١) ليس موجود في طبعته، ولا في الطبعة المكتوب على طرتها: «الطبعة العلمية المتكاملة»!  
وفيها سقط كثيراً !!

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (٨٩٠).

(٣) قالت خلود المهيزع في كتابها «الدعاء، وأحكامه الفقهية» (٢/٥٦١) موجّهةً ما استدل به النووي على دعاء الختم: «وجه الدلالة: كما استحب الشارع شهود صلاة العيد؛ فكذا يستحب شهود مجلس الختم، بجمع أن كل منها: مجلس خير ودعاء»!



والواجب إعمال الدليل الوارد في المسألة في محله، فإن وافقه قلنا به، وإلا فلا.

٣- كلام النووي السابق مأخوذ من الغزالى في «الإحياء» - وسيأتي كلامه بحروفه قريباً، ونقله عنه البرزلي في «فتاویه» (٤٣٧/٦)، وقال متعقباً إياه: «قلت: يزيد على مذهبهم، وأما مذهبنا فالمشهور: أنه لا تحضره حاضن، ولا جنب».

٤- كلام الغزالى قبل إيراد حديث: «أمر الحاضن بالخروج» دقيق، قال في «الإحياء»<sup>(١)</sup>: «ويستحب حضور مجلس الختمة من لا يحسن، ولمن يقرأ، لما ثبت أنه ~~غائب~~ أمر الحاضن بالخروج يوم العيد، فلتشهد الحسن، ودعوة المسلمين».

وهذا التوجيه فيه ما ترى، وهو على وزان تقرير السيوطي في «الإقان» (٢/٧١٦) - ط  
جمع الملك فهد) في مسألة تكرير سورة الإخلاص عند الختم، قال: «منع منه أحمد»، ثم  
قال: «لكن عمل الناس على خلافه»! ثم سوّغ هذا العمل بالقياس، قال: «فينبغي أن  
يقتصر تكرير سورة الإخلاص على اتباع رمضان بحسب من شوال»!!  
فسبحان الله! ما هذا القياس؟ وهل تثبت به مثل هذه الاستحبابات؟!  
نعم؛ لقول أحمد في نقل دعاء الختم لصلاة التراويح أو الوتر تخربيح؛ ركزت عليه في كتابي  
«دعاء ختم القرآن عند السلف، وأحوال مبدعة عند الخلف»، ولا أشك أن المعنى به  
الآن- ليس على وزانه، بل لا صلة له!

(١) لم أظفر به في مطبوع «الإحياء» مع أن البرزلي ساقه ضمن كلام هو في «الإحياء» (١/٢٧٦)  
دون العبارة الآتية، فلا أدرى؛ هل هو نقص في مطبوعات «الإحياء»؟ أم أن  
العبارة للغزالى في غيره؟!

فقوله: «المن لا يحسن، ولمن يقرأ» قيدان مؤداتها وفحواها: عدم التداعي لحضور مجلس الختم، وأن حضور الذي لا يقرأ كحضور الحائض يوم العيد، كلاماً يشهد دعوة الخير، وهذا أدق بكثير من إطلاق النووي كلامه السابق.  
وعليه؛ فالأحسن من كلام النووي السابق:

١ - عبارة القرطبي في «تفسيره» (٣٠ / ١): «ويستحب له إذا ختم القرآن أن يجمع أهله».

٢ - عبارة الإمام أحمد في رواية حرب<sup>(١)</sup>: «استحب إذا ختم الرجل القرآن أن يجمع أهله، ويدعو»، نعم، الحكم ليس خاصاً بـ(الأهل)؛ إذ هو مفهوم لقب عند الأصوليين، ولا عبرة به، وإنما العبرة بعدم تجاوز الهيئة المأثورة عن أنس حَلَّتْ عَنْهُ. ولو جاز لي الاحتجاج بالضعف -كما يفعل المشغبون في هذه المسألة-، لاستدلت بأثر ابن عباس، وهم يستدللون به على مطلق الجواز، ولكن لا يتأملونه! أخرج الدارمي في «السنن» (٣٤٧٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١٠٨)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل»

(١) جمعت في كتابي «دعاء ختم القرآن عند السلف، وأحوال متعددة عند الخلف» ما ورد عن أحمد في هذا الباب؛ ووقفته، وينتُ فيه أن قوله مختلف غير مختلف، موافق لسائر إخوانه الفقهاء، ولذا لم يذكره أحد ضمن مفردات أحمد؛ مئَّ ألف في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

ورواية حرب في «جلاء الأفهام» (٥٦٧).

(ص ٢٤٠ - المختصر) بسند ضعيف عن قتادة قال: «كان رجل يقرأ في مسجد المدينة، وكان ابن عباس قد وضع عليه الرصد، فإذا كان يوم ختمه، قام، فتحوّل إليه».

وهذا إسناد منقطع؛ إذ قتادة لم يسمع ابن عباس<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف؛ إذ فيه صالح ابن بشير المري<sup>(٢)</sup>.

والشاهد من الأثر السابق: «أن ابن عباس قد وضع على من ظن فيه الصلاح - الرصد»، أي: جعل عليه من يرقبه - كما في «النهاية» (٢٢٦/٢) -، ليشاركه الدعاء بتحوله إليه عند ختمه القرآن.

والكتمان هو الذي ينسجم مع المعروف عن الصحابة<sup>(٣)</sup>، وهو من الهدي الشرعي المتلقى عن رسول الله ﷺ، قال الإمام الشاطبي في «الاعتراض»<sup>(٤)</sup> - بعد تعميد، وتأصيل، وتدليل، وتمثيل -: «فقد حصل أن الدعاء بهيئة الاجتماع دائمًا - لم يكن من فعل رسول الله ﷺ؛ كما لم يكن من قوله، ولا من

(١) انظر كتابي «بهجة المتفق» (ص ٤٤٥)، نشر الدار الأثرية.

(٢) انظر ترجمته في «الميزان» (٢٩٠/٢ - ٢٨٩)، وتضعيف الأثر بالعتين السابقتين في «نتائج الأفكار» (١١٠٥/٣ - ١١٠٦/٤) لابن حجر العسقلاني.

(٣) ذكر ابن الجوزي في «المتنظم» (٥/٤) في ترجمة (زهير بن محمد المروزي) (ت ٢٥٧هـ): أنه كان يجمع بيته في وقت ختمة القرآن في شهر رمضان في كل يوم وليلة ثلاث مرات، تسعين ختمة في شهر رمضان !!

(٤) (٢٤٨/٢ - بتحقيق)، نشر الدار الأثرية.

إقراره».

وهو المنقول عن بعض السلف<sup>(١)</sup>، بخلاف العصور المتأخرة؛ التي كثُر فيها الدَّخْل والدَّخْن، وشتهرت فيهم المباهاة، وإظهار الأعمال على وجه مربعٍ خيف!

وقد أشار الفقيه أبو فارس عبد العزيز بن محمد القروي<sup>(٢)</sup> على بعض من له الحكم النافذ: أن يشتد في تغيير مناكر بعض المجرُّدين لقراءة القرآن، وذلك في أول سنة تسع وأربعين وسبعين منه، ونظم ذلك الشيخ الأستاذ المقرئ أبو الحسن بن سبع حَمَلَ اللَّهُ فِي قصيدة قرئت على الشيخ أبي فارس المذكور؛ فكانت سبباً في اشتداده على القيام على هذا القارئ.

وهذه بعض أبياتها<sup>(٣)</sup>، وهي مفيدة في المقام الذي نعالجـه، قال:

أقول احتساباً ليس مني تعصباً      على أحدٍ من ينظمه العقد  
ذروا العلم في الإقراء ضاعت صفاتهم      ولم يبق منهم غير ما وسمه يبدو  
رياءً وعجبًـ وانتصابًـ وشهرةً      وتسميعٌ مَنْ يُرجى بتسميعه رفـ

(١) جاء في «التبیان» (٧٩) للقرطبي: «قال وهب بن الورد: قال لي عطاء: بلغني أنَّ حيداً الأعرج يريد أن يختتم القرآن، فانظر، فإذا أراد أن يختتم؛ فأخبرني، حتى أحضر الختمة».

ثم ظفرتُ به مسندًا مطولاً عند الفاكهي في «أخبار مكة» (٣٦/٣-٣٧) بإسنادين، أحدهما جيد، فالإشهار والإعلان متتفق في هذا الخبر، وإنما كان لطلبه معنى؛ فتأمل!

(٢) انظر ترجمته في: «موسوعة أعلام المغرب» (٢/٦٥٤).

(٣) ساقها بتلمسان في كتابه «زهر الآس في بناء مدينة فاس» (ص ١١٩-١٢١).

وقال:

تبرز للإقراء فيها جماعةٌ  
ولا خبرة تبدو لديهم ولا تعدو  
سوق نغم يبدونها بتحفٍ  
وتغريب الحان لمن راح أو يغدو  
بعضهم في جمعة وخميسها  
يجمع حفلًا ليس يحضرها العددُ  
وقال من يديه في المسجد الطردُ  
وعن مثل هذا حذر الحبر مالك<sup>(١)</sup>

وقال:

ويعقبه جزء من الوعظ<sup>(٢)</sup> رافعًا  
به صوته كيما القلوبُ له تغدو  
يرددُه والخلفُ غصَّ بأهله  
يرفعُ وحطَّ هكذا الصدرُ الوردُ  
يقابلها المنعُ المبرحُ والرددُ  
ولهذا لعمر الله أكبر بدعة  
لفاعلها لعن وتغليظ زاجر  
وأيضاً وعيدهُ في القيامة لا وعدُ  
وما هذا آثار قوم تقدّموا  
من أهل كتاب الله أعيادهم الجهدُ  
مضي سلف الأخيار أكْرِمْ بقدرهم  
وأعقبهم قوم قد ابتدعوا نكُدُّ

قلت: من صور النكارة المبتدع الذي أحدثوه:

(١)

انظر: «المدونة» (٢٠١/١)، «الثاج والإكيليل» (٤٣/٢).

(٢)

يئنُّ بدعة (نصب المنابر)، والخطبة بعد الختم في (أحوال الخلف البدعية) من كتابي

«دعاة ختم القرآن عند السلف»، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات.

## مفاسد ومنكرات التداعي غير المشروع

لحسن حظنا؛ جاء في كلام بعض أهل العلم ذكر لتأثير أنس في دعاء الختم، وأنه قد وُضع في غير محله -قديماً، قال أبو شامة في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٣٤ - ١٣٦ - بتحقيقه) -بعد كلام عن صلاة النصف من شعبان-: «فهذا -كله- فساد ناشئ من جهة المتسكين المضلين، فكيف بما يقع من فساد الفسقة المتمردين؟ وإحياء تلك الليلة بأنواع من المعاصي الظاهرة والباطنة؟! وكله بسبب الوقيد الخارج عن المعتاد، الذي يُظنُّ أنه قربة، وإنما هو إعانة على معاصي الله -تعالى-، وإظهار المنكر، وتقوية لشعار أهل البدع.

ولم يأت في الشريعة استحباب زيادة في الوقيد على قدر الحاجة في موضع ما أصلًا، وما يفعله عوام الحجاج ليلة يوم عرفة بجبل عرفات، وليلة يوم النحر بالمشعر الحرام؛ فهو من هذا القبيل، يجب إنكاره، ووصفه بأنه بدعة ، ومنكر، وخلاف الشرعية المطهرة.

وقد أنكر الإمام الطرطوشى على أهل القبروان اجتماعهم ليلة الختم في صلاة التراويح في شهر رمضان، ونصب المنابر، ويَبَيِّنُ أنه بدعة ومنكر، وأن مالكًا -رحمه الله تعالى- كرهه.

ثم قال: «فإن قيل: فهل يأثم فاعل ذلك؟

فالجواب: أن يقال:

أما إن كان ذلك على وجه السلام من اللعنة، ولم يكن إلا الرجال، أو الرجال والنساء منفردين بعضهم عن بعض؛ يستمعون الذكر، ولم تنتهك فيه شعائر الرحمن؛

فهذه البدعة التي كرهها مالك -رحمه الله تعالى-.

وأما إن كان على الوجه الذي يجري في هذا الزمان؛ من اختلاط الرجال والنساء، ومضامنة أجسامهم، ومزاجة من في قلبه مرض من أهل الريب، ومعانقة بعضهم البعض؛ كما حكى لنا أنَّ رجلاً وجد يطاً امرأة؛ وهم وقوف في زحام الناس!».

قال: «وحكى لنا امرأة أنَّ رجلاً واقعها؛ فما حال بينهما إلا الثياب، وأمثال ذلك من الفسق واللغط، فهذا فسوق، فيفسق الذي يكون سبباً لاجتماعهم».

قال: «فإن قيل: أليس روى عبد الرزاق في «التفسير»: «أنَّ أنس بن مالك

<sup>(١)</sup> كان إذا أراد أن يختتم القرآن جمع أهله؟»<sup>(١)</sup>

(١) أخرجه الدارمي (٣٤٧٤)، وسعيد بن منصور (رقم ٢٧) - ومن طريقه: البيهقي في «الشعب» (٢٠٧٠) -، والدارمي في «السنن» (٣٤٧٣)، والفراءبي (٧٤، ٧٥)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (رقم ٨٨)، وابن الضريس (٧٦)، جميعهم في «فضائل القرآن»، والطبراني في «الكبير» (٦٧٤) - بأسانيد - من طرق ثلاثة: (جعفر بن سليمان، وهام بن يحيى، صالح بن بشير المري) عن ثابت قال: «كان أنس إذا ختم القرآن جمع ولده، وأهل بيته؛ فدعاهم». وهذا لفظ جعفر وهام، وإسناده حسن، وعزاه ابن الإمام في «سلاح المؤمن» (ص ١٧١)

إلى أبي بكر ابن أبي داود في «كتاب المصاحف»، وقال: «بسند جيد».

ولا يوجد هذا الأثر في مطبوعات «المصاحف»؛ حتى المثبت على طرتها -زوًراً وبهتانًا -:

«الطبعة العلمية المتكاملة»! والنقص فيها كثير.



قُلْنَا: فَهَذَا هُوَ الْحَجَّةُ عَلَيْكُمْ! <sup>(١)</sup>

ولفظ المري -وكان يقصّ، وهو ضعيف، ويروي مناكيرو عن ثابت-: «كان أنس بن مالك إذا أشفى على ختم القرآن بالليل بقى منه شيئاً؛ حتى يصبح، فيجمع أهله؛ فيختتم معهم».

ورواه باللفظ الأول عن أنس: قتادة، عنه مسْعَر، وعن مسْعَر اثنان:

الأول: ابن المبارك في «الزهد» (٨٠٩)، بلفظ: «أنه جمع أهله»، يعني: عند الختم.

والآخر: وكيع بن الجراح، ومن طريقه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/١٢٨)، رقم

(٣٣٠٣٨) - ومن طريقه: ابن الضريس (٨٤)، والفراءبي (رقم ٧٦، ٧٧)، كلاماً في

«فضائل القرآن»، بلفظ: «إنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله». قال مسْعَر: أراه قال: دعا».

وعزاه القرطبي في «تفسيره» (١/٦٠) لأبي بكر الأنصاري، وهو في «المصاحف» له، وهو

-في حدود علمي - من الكتب المفقودة.

وروبي مرفوعاً؛ ولم يثبت.

بنحوه في «المدخل» (٢/٢٩٧) لابن الحاج، قال: «فإن قيل: أليس قد روى عبد الرزاق؟ <sup>(١)</sup>

قلنا: هذا هو الحجة عليكم! وأيضاً: فإنه ما روى أنه دعا، وإنما جمع أهله؛ فحسب!».

قلت: كذا في المطبوع «ما روى أنه دعا»، الواقع خلاف ذلك، فأما أن يكون هنالك

سقط، تقديره: «دعا في الصلاة»، أو «دعا في جمع»، أو ما شابه، ثم يسر الله - تعالى - لي

الوقوف على نسختين خطيتين من «المدخل» هما نسخة (شسترتي - بدبلن)، والنسخة

(الأزهرية)، والعبارات فيها كما في المطبوع!

فَإِنَّهُ كَانَ يَصْلِي<sup>(١)</sup> فِي بَيْتِهِ، وَيَجْمِعُ أَهْلَهُ عَنْدَ الْخَتْمِ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ نَصْبِكُمُ الْمُتَابِرِ، وَتَلْفِيقُ الْخُطْبَ عَلَى رُؤُسِ الْأَشْهَادِ؟! فَيَخْتَلِطُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَالصِّبَّانُ وَالغُوَغَاءُ، وَتَكْثُرُ الزَّعْقَاتُ وَالصَّيَاحَ، وَيَخْتَلِطُ الْأَمْرُ، وَيَذَهَبُ بِهَاءُ الْإِسْلَامِ، وَوَقَارُ الْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ -عِنْدَ إِنْكَارِهِ تَطْبِيبِ الْمَرْأَةِ؛ عِنْدَ خَرْوْجِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ-: «أَوْعَظُ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَوْجَدُ -الْيَوْمَ- فِي هَذِهِ الْخَتْمِ؛ مِنْ اخْتِلاَطِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَازْدَحَامِهِمْ، وَتَلَاصِقِ أَجْسَامِهِمْ؛ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ، حَتَّى يَلْغَنِي أَنَّ رَجُلًا ضَمَّ امْرَأَةً مِنْ خَلْفِهِ؛ فَعَبَثَ بِهَا فِي مَزْدَحْمِ النَّاسِ! وَجَاءَتِ إِلَيْنَا امْرَأَةٌ تَشْكُو، فَقَالَتْ: حَضَرَتِ عَنْدَ الْوَاعِظِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَاحْتَضَنَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، وَالْتَّرْمِنِي فِي مَزْدَحْمِ النَّاسِ، فَيَا حَالَ بَيْنِهِ وَبَيْنِ ذَلِكَ مِنِّي إِلَّا الشَّيْبَ، فَأَقْسَمْتُ أَنْ لَا تَخْضُرَهُ أَبَدًا.

قَلَتْ: وَكُلُّ مَنْ حَضَرَ لَيْلَةَ نَصْفِ شَعْبَانَ -عِنْدَنَا بِدَمْشَقِ فِي الْبَلَادِ الْمَصَاهِيَّةِ-؛ لَمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْعُدُ فِي تَلْكَ الْلَّيْلَةِ مِنَ الْفَسْرَقِ، وَالْمَعَاصِيِّ، وَكُثْرَةِ الْلَّغْطِ، وَالْخَطْفِ، وَالسُّرْقَةِ، وَتَنْجِيَسِ مَوَاضِعِ الْعِبَادَاتِ، وَامْتِهَانِ بَيْوْتِ اللَّهِ -تَعَالَى-، أَكْثَرُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ فِي خَتْمِ الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَى<sup>(٤)</sup>. انتَهَى كَلَامُهُ.

(١) كذا! وصوابه: «يدعو».

(٢) «الحوادث والبدع» (ص ٥٨-٥٩ و ٦٨-٦٩).

(٣) المخالفات -اليوم- من بابة أخرى!

(٤) «الحوادث والبدع» (ص ٦٩).

قال أبو عبيدة: فعل أنسٍ لا تكلف فيه، ولا رباء، ولا سمعة، ولا مظنة ذلك؛  
كحال من تقصد من غير الحجيج الدعاء -وهو صائم- يوم عرفة بعد العصر،  
فيجلس في المسجد يدعوه، أو من وفق لقيام ليلة النصف من شعبان: احتساب الأجر  
والثواب، في خاصة نفسه؛ دون اعتقاد أجر معين فيها.  
أما التكلف لذلك، والتداعي له، وجعله موسماً، واعتقاد أجر فيه زيادة على  
الوارد في النص؛ فهذا هو المبتدع المنوع.

### **مُخَالَفَةُ مَكْشُوفَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْبَصِيرَةِ؛ تَعْلِيقُ إِعْلَانَاتِ التَّدَاعِيِّ لِلَّدُعَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَالْمَجَامِعِ الْعَامَّةِ، وَالصُّحُفِ السَّيَارَةِ**

بعد التعقيد السابق، وربطه بفعل أنس حَدَّثَنَا في جمع أهله لدعاء الختم؛ لا بد  
من التأكيد على أن المستدلين به قد تعدوا طورهم، وخرجوا به عن هدي سلفهم، ولم  
يتشبهوا بهم في ضرورة كتمان أعمالهم، وخوفهم على أنفسهم من الرياء!  
فنفحوا في أثر أنس، فراح الواحد منهم -عند دعاء الختم خاصة- يقوم بتعليق  
الإعلانات على أبواب المساجد!

والاستدلال بأثر أنس لا يمكن أن يؤخذ استقلالاً بمعزل عن حال السلف بما  
فيهم أنس، وقد أوضح عنه الإمام النووي بقوله في كتابه «التبیان» (ص ٧٣) تحت  
عنوان: (في بيان خوف السلف تَحْمِلُهُ اللَّهُ من الرياء، وكراهتهم له) قال: «وأما الآثار  
عن الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم؛ فأكثر من أن تخسر، وأشهر من أن  
تذكر، وهذا -كله- فيمن لا يخاف رياءً، ولا إعجاباً -ومن من لا يخاف ذلك؛ ويزكي

نفسه؟! - ، ولا نحوهما من القبائح، ولا يؤذى جماعة يلبس عليهم صلاتهم، ويخلطها عليهم.

وقد نقل عن جماعة السلف اختيار الإخفاء؛ لخوفهم مما ذكرناه؛ فعن الأعمش قال: «دخلت على إبراهيم؛ وهو يقرأ بالصحف، فاستأذن عليه رجل، فغطاه، وقال: لا يرى هذا أني أقرأ كل ساعة!»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي العالية قال: «كنت جالساً مع أصحاب رسول الله ﷺ وحاشيته، فقال رجل منهم: قرأت الليلة كذا، فقالوا: هذا حظك منه!»<sup>(٢)</sup>.

ومثله: ما رواه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٥٠) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧ / ٢٤) - عن محمد بن زياد قال: «رأيت أبا أمامة حفظته أتى على رجل وهو ساجد؛ يسكي في سجوده، ويدعو ربّه، فقال أبو أمامة: «أنت.. أنت! لو كان هذا في بيتك!».

قال أبو عبيدة: الدعاء بالأهل والخاصية من التلاميذ، أو الأساتذة، أو الأصحاب؛ مما يضطر الخاتم إلى إعلانه بينهم: جائز بمقداره، أما نشر ذلك؛ فهذا - مما لا شك - من مظنة الوقوع في المحظور، بل هو المحظور نفسه!

(١) أخرجه أحد في «الزهد» (٤٣٧)، وإسناده صحيح غایة.

(٢) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٤١٨)، وفي إسناده أبو جعفر الرازى - وهو عيسى بن ماهان -، رواه عن الريبع بن أنس، وفي روايته عنه اضطراب ومناکير، انظر: «ثقات ابن حبان» (٤ / ٢٢٨).

قال أبو الحسن علي بن سالم الصفاقي (المتوفى ١١١٨هـ) قاطعاً على هؤلاء الاستدلال بما ورد عن السلف، واصفاً حال أهل زمانه -ولا أدرى ماذا يقول لو رأى الذيرأيتها؟!-.

قال<sup>(١)</sup> عن معلم زمانه: «جرى عمل كثير من الناس على ابتداء الختم من الكوثر؛ وهذا لا حرج فيه، وإنما المخرج في أمور يفعلها حال الختم من لا ينظر في خلاص نفسه! لا يشك ذو بصيرة أنها لم يقصد بها وجه الله -تعالى-.

وذلك أنهم يرسلون طلبتهم ومعارفهم يدعون الناس إلى حضور ختمهم، ومن لم يجرب داعيهم وجدوا عليه، ويعظم فرجهم إن كثرا الناس؛ لا سيما إن كانوا من الأكابر وأصحاب المناصب والأغنياء.

ويطردون رؤوسهم، ويختفون أصواتهم، ويمنعون جوارحهم من الحركة؛ ولو طال بهم المجلس، ولم يكونوا يفعلون مثل ذلك قبل لرؤية الله المثلث الخالق الرازق العظيم الكبير الشعالي!

ويأمرون الطالب الذي يقرأ عليهم بالنظر المرة بعد المرة، وربما أقرأوه بالوجوه الجائزة في الوقف؛ لما فيه من الإغراب على الحاضرين.

وربما أخرروا القراءة عن وقتها المعتمدة حتى يحضر فلان وفلان، وغير ذلك من الأغراض، وفي هذا من سوء الأدب مع الله، وعدم الاهتمام بنظره ما لا يخفى.

---

(١) «غيث النفع في القراءات السبع» (٣/١٣٣٩) - مرقوم على الآلة الكاتبة، تحقيق د. سالم

ابن عزم الله الزهراني، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين.

وإذا كان هذا التصنع، ومتابعة هوى النفس، وتحصيل غرض الشيطان؛ حصل عند الختم، فما فائدة زواجر القرآن وتشديداته التي مرت عليه، وقد مات من ساعتها خلق كثير؟! ويكفينا في قبح هذا أنه أمر محدث، ولم يكن من فعل من مضى». ثم قال: «فإن قلت: سبأني أن حضور الختم مستحب، وأن السلف كانوا يحضر وته، وبعضهم يأمر بحضور أهله!»

فالجواب: نعم؛ لكن ليس الحضور كالحضور، ولا النبات كالنبات، فإن أكثر ختمهم ختم تلاوة، وليس بمستغرب في زمانهم؛ لكثره وقوعه ليلاً ونهاراً، فلا يدخل النفس ما يدخل في هذا الختم المحدث، ولا يحضرهم - في الغالب - إلا من لا يرءون؛ لكترة خلطتهم له؛ كأهلهم، فحكمهم معهم حكم راعي الحيوان؛ يعبد الله طول نهاره بحضورتها، ولا يقع في قلبه من رؤيتها شيء<sup>(١)</sup>.

وعلى تقدير لو حضرهم أحد من الأكابر - كما كان ابن عباس رض يجعل رجالاً يراقب قراءة بعض السلف، فإذا أراد الختم أعلمته ذلك الرجل؛ فيشهد الختم<sup>(٢)</sup>؛ لكان ودهم أن لا يحضروا، ويكرهون ذلك غاية الكراهة، والله يعلم منهم صدق ذلك».

(١) هذا التقعيد يلتقي - تماماً - مع ما ورد من أحاديث في جواز التداعي بين الزوجين على

قيام الليل، وستأتي الإشارة إلى بعضها.

(٢) لم يصح، وسبق تخربيجه.

ثم ساق آثاراً كثيرةً تدل على ذلك، وقال على إثرها: «إِذَا كَانَ هَذَا حَالُ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، فَهَا بِاللَّكِ بِالْمُخْلَطِينَ -أَمْثَالِنَا-؛ الْغَارِقِينَ فِي بَحْرِ شَهْوَةِ بَطْوَنِهِمْ وَفِرْوَجِهِمْ؛ الْمُتَخَذِّلِينَ عَلَيْهِمْ شَبَكَةٌ يَصْطَادُونَ بِهَا الدِّينَ؟!»  
فَإِيَاكَ ثُمَّ إِيَاكَ ثُمَّ إِيَاكَ! وَاللهُ الْمُوْفَقُ، وَلَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ  
الْعَظِيمِ»<sup>(١)</sup>.

### مُخَالَفَةُ أُخْرَى مُهِمَّةٌ: الدُّعَاءُ وَالصَّلواتُ عَلَى مُكَبَّراتِ الصَّوْتِ

من شروط العلماء لمشروعية التداعي للدعاء: قوله: «أن يكون الموضع خفياً، وأن تكون الجماعة يسيرة». ومهنـه يعلم: منع الدعاء في مثل هذه الاجتماعات على مكبرات الصوت؛ دون حاجة إلى ذلك! وبعض الأئمة يتقصدون رفع أصواتهم في بعض المقاطع دون غيرها؛ تقليداً لأهل اللحن، ويتعتمدون تقويب أنفواهـم من مـكـبرـاتـ الصـوتـ؛ إـثـارـةـ لـلنـاسـ، وتحمـيسـاـ لهمـ عـلـىـ البـكـاءـ!

وقد يتباكون على (الميكروفونات)! ويخشى عليهم في ذلك من (خشوع النفاق)!!

والأفـظـعـ منـ هـذـاـ: أـنـ غـيرـهـمـ يـقلـدـهـمـ فـيـ صـنـيـعـ هـذـاـ، وـيـصـبـحـ كـأـنـهـ سـنـةـ مـتـبـعـةـ!! وهذا ينافي ما عليه السلف من إخفاء الدعاء عند الختم، ويدهـبـ بـرـكـاتـ ذـلـكـ

(١) «غيث النفع» (٣/١٣٤٠، ١٣٤٥) - مرقوم على الآلة الكاتبة.

وفوائده؛ وهي كثيرة، يمكن إيجادها في الآتي<sup>(١)</sup>:

**أحدها:** أنه أعظم إيماناً؛ لأن صاحبه يعلم أن الله يسمع دعاء الخفي، وليس

كالذى قال: إن الله يسمع إن جهروا، ولا يسمع إن أخفينا!

**ثانيها:** أنه أعظم في الأدب والتعظيم.

**ثالثها:** أنه أبلغ في التضرع والخشوع؛ الذي هو روح الدعاء، ولبه، ومقصوده؛

فإن الخاشع الذليل الضارع إنما يسأل مسألة مسكون ذليل؛ قد انكسر قلبه، وذلت

جوارحه، وخشع صوته.

**ورابعها:** أنه أبلغ في الإخلاص.

**وخامسها:** أنه أبلغ في جمعية القلب على الله في الدعاء.

**وسادسها:** أنه دال على قرب صاحبها من الله.

**سابعها:** أنه أدعى إلى دوام الطلب والسؤال، فإن اللسان لا يمل، والجوارح

لاتتعب؛ بخلاف ما إذا رفع صوته.

ولم تقتصر المخالفة على أصل الجهر بالدعاء، والصياح به على مكبرات الصوت؛

**وإنما تعدّاه - أحياناً - إلى طريقة أدائه!**

(١) مأخوذه من «بدائع الفوائد» (٣/٦) للإمام ابن القيم.

وللأخ الفاضل عبد الله بن عبد الرحمن السليمانى رسالة مطبوعة بعنوان: «رسالة في حكم

استخدام مكبرات الصوت في الصلاة، وبيان أن استعمالها الأولى في الأذان فقط»؛

فلتتظر، فإنها مفيدة في هذه المسألة.

ذكر الإمام ابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١ هـ) في «شرح فتح القدير» (١ / ٣٧٠ - ٣٧١) هذا الحال البدعي عند إبلاغ المؤذن تكبيرات الانتقال، والمذبور تحته يشمل ما نسمعه من بعض المساجد من نغمات في دعاء القرآن، وهذا نص كلامه بحروفه: «أقول: ليس مقصوده -أي: المؤذن- خصوص الرفع الكائن في زماننا، بل أصل الرفع لإبلاغ الانتقالات.

أما خصوص هذا الذي تعارفوه في هذه البلاد؛ فلا يبعد أنه مفسد، فإنه - غالباً- يشتمل على مد همزة الله، أو أكبر، أو يائ، وذلك مفسد؛ وإن لم يشتمل. فلأنهم يبالغون في الصياح زيادة على حالة الإبلاغ، والاشتغال بتحريرات النغم؛ إظهاراً للصناعة النغمية؛ لا إقامة للعبادة، والصياح ملحق بالكلام الذي يساطه ذلك الصياح».

ثم قال: «إنه إذا ارتفع بكاؤه من ذكر الجنة والنار؛ لا تفسد [صلاته]، ولصبية بلغته تفسد، لأنها في الأول تعرض لسؤال الجنة، والتعمذ من النار، وإن كان يقال: إن المراد إذا حصل به الحروف -ولو صرح به- لا تفسد.

وفي الثاني؛ لإظهارها، ولو صرح بها، فقال: واصببته! أو أدركوني! أفسد، فهو يمتزّلته.

وهنا معلوم أن قصدده: إعجاب الناس به، ولو قال: أعجبوا من حسن صوتي وتحريري فيه؛ أفسد، وحصول الحروف لازم من التلحين. ولا أرى ذلك يصدر من فهم معنى الصلاة والعبادة، كما لا أرى تحرير النغم في الدعاء -كما يفعله القراء في هذا الزمان-، يصدر من فهم معنى الدعاء والسؤال، وما ذلك إلا نوع لعب، فإنه لو قدر في الشاهد سائل حاجة من ملك أدى سؤاله وطلبه

تحرير النغم فيه؛ من الرفع، والخفض، والتغريب، والرجوع<sup>(١)</sup>؛ كالمعنى نسب ألبته إلى قصد السخرية واللعب، إذ مقام طلب الحاجة التضرع؛ لا التغري.

ونقله المناوي في «فيض القدير» (٢٢٩/١) عن ابن الهمام، وزاد في آخره: «فاستبان أن ذاك من مقتضيات الخيبة والحرمان».

قلت: إِي وَاللَّهِ! إِنَّهُ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَشَدُ مِنْهُ!

فإذا كان هذا حال التغري في التكبيرات، وهي كلمتان؛ فما بالك في دعاء قد يستغرق نصف الساعة، أو أكثر في بعض الأحيان؟!

وبسبب تكلف التلحين -عند فاعليه-؛ لترق قلوب مستمعيه، ويرفع السامة والملل عنهم، ولذا يبالغ بعض الأئمة فيه!

وأما كونه من مقتضيات الخيبة والحرمان؛ فهذا ظاهر للعيان، ويحصل لبعض الناس بعده ببرهة من الزمان.

ويعجب الإنسان؛ ولا يتبيه عجبه من حال بعض البكائين في دعاء الختم، وتصرفاتهم عقبه، وأحياناً قبل خروجهم من أبواب المسجد، وطريقة تعامل بعضهم بعضاً، ناهيك عن صك سمعك لكلمات نابية أو فاضحة، وأحوال تنبئ عن قلة تدين، وسوء خلق!

والله وحده المستكى من حال أهل الزمان.

(١) سمعت تحرير النغم في دعاء الختم على وجه ظاهر؛ وهو يقام في بعض الديار المصرية

(الأسكندرية) في ألف من المصلين، ولا قوة إلا بالله!

### مُخَالَفَةُ أُخْرَى: التَّوَاعُدُ لِلَّدْعَاءِ وَالصَّلَاةِ

قال ابن الحاج في كتابه «المدخل» (٢٠٥ / ٢): «وي ينبغي له أن يتتجنب ما أحدثوه من البدع في تواعدهم للختم، فيقولون: فلان يختتم في ليلة كذا، وفلان يختتم في ليلة كذا، ويعرض ذلك بعضهم على بعض، ويكون ذلك بينهم بالتوبيه؛ حتى صار ذلك كأنه ولائم تعمل، وشعائر تظهر! فلا يزالون كذلك - غالباً - من انتصاف شهر رمضان إلى آخر الشهر.

فليحذر من ذلك في نفسه، وينهى غيره عنه؛ إذ إنه لم يكن من فعل من مضى،  
أعني: في مواعيدهم في الختم في شهر رمضان .

وأما إن كان إنسان يريد أن يختتم لنفسه في أي وقت كان من السنة، فيجمع أهله؛ لتعمهم الرحمة؛ لأن الرحمة تنزل عند ختم القرآن الكريم، فذلك جائز؛ لفعل أنس حَلَّتْ عَنِّي، وقد تقدم.

ولإنما نهي عن ذلك في شهر رمضان لوجهين:

أحد هما: ما تقدم من كونه لم يكن من فعل من مضى.

والثاني: خيفة مما قد وقع، وهو: أن يعتقد أنها شعيرة من شعائر الدين، ولو فعلوا ذلك في بيوتهم في طول السنة؛ لكن ذلك بذلة - أيضاً؛ إذ أن السنة الماضية في هذا وأمثاله: إخفاوه منها أمكن.

فهذا ذكر بعض ما أحدثوه، فقس عليه كل ما رايك مما لم نذكره تصب -إن شاء الله تعالى-».

قال أبو عبيدة: لا بد من تحجية هذا الخطأ ؛ على وجه فيه تفصيل،

فأقول -وبالله تعالى أصول وأجور:-

**التواعد للختم، وإشهاره على أنه شعيرة:**

سبق بيان أن الختم لم يؤثر إلا على وجه فعله السلف في خفية، وأن التداعي إليه وإشهاره من الأحوال البدعية الخلقية، وهذا أمر مشترك بينه وبين أداء صلاة النافلة في جماعة، ومثله التداعي لقيام أو دعاء، وإظهاره على أنه شعيرة مثل الذي دعى لها الشع: كصلاة الكسوف، أو الآيات، أو الاستسقاء، أو التراويف.

**وتبيّن لنا فيما مضى:**

\* بدعة التداعي لدعاء رفع وباء الطاعون، وكيف أنه كان يموت قبل الدعاء أربعون نفساً، فأصبح يموت بعده أكثر من ألف نفس في اليوم الواحد.

\* بدعة التداعي لقيام الليل<sup>(١)</sup> في غير التراويف.

\* بدعة التداعي لاستسقاء النصر في حال الاعتداء على بلدان المسلمين؛ كما حصل في غزة الأسرية -فك الله أسرها، وحفظ أهلها، وجعلها سبباً للعزّة-.

\* بدعة التداعي لدعاء الختم؛ سواء في التراويف، أو قيام الليل، أو خارج الصلاة.

وسبق فيما مضى توجيه ما ورد عن الإمام أحمد فيها يظهر منه -بادئ الرأي- خلاف ذلك، وأن الواجبأخذ الحكم من مجموع ما ورد في الباب من أدلة ونقول، ولا يجوز الاعتماد على نقل استقلالاً دون غيره، فهذا صنيع أهل البدع؛ فهم يذكرون

(١) سواء وقع فيه دعاء الختم أم لا.

الذِي هُمْ، وَلَا يَذَكُرُونَ مَا عَلَيْهِمْ؛ كَمَا قَالَ وَكَيْعٌ<sup>(١)</sup>.

أَفْقُ وَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ مَسْتَوَاهَا  
وَدْعُ قَوْمًا قَدْ اتَّبَعْتَ هُوَاها  
وَسُنَّةَ أَحَدِ الْمُخْتَارِ فَالزَّرْمُ  
وَعَظَمُهَا وَعَظَمُ مَنْ رَوَاهَا  
وَإِنْ رَغِمْتُ أُنْوَفْ مِنْ أَنَّاسٍ  
فَقُلْ يَا رَبِّ لَا تَرْغِمْ سَوَاها

---

(١) انظر: «سنن الدارقطني» (١٦/١).

## حُكْمُ الاجْتِمَاعِ بِتَدْعِيَةِ لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ هُلُّ الْأَصْلُ فِيهِ : الْمَنْعُ، أَمُّ الْمَشْرُوعِيَّةُ؟

لا بد أن القارئ تلمّس من خلال ما سبق الجواب، ولكن هناك أدلة صحيحة؛ قد تشكل عليه، وعليه فلا بد من التأمل والتمعن في أدلة مجوزي ذلك، ولنبدأ بالمرفوع عن النبي ﷺ:

أَدْلَةُ جَوَازِ (الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ) <sup>(١)</sup>:

**أولاً:** أخرج البخاري (٣٨٠، ٧٢٧، ٨٦٠، ٨٧٤، ١١٦٤)، ومسلم (٦٥٨) عن أنس بن مالك: أن جدته ملائكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته؛ فأكل منه، ثم قال: «قُومُوا فَأَصَلِّي لَكُمْ»، قال أنس بن مالك: فقمت إلى حصير لنا -قد اسْوَدَ من طول ما ليس-؛ فنضحته بياء، فقام عليه رسول الله ﷺ، وصففت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف.

ذكر النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (٥/٢٢٧) من ضمن الفوائد المستنبطة من الحديث: «فيه جواز النافلة جماعة»، وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١/٣١٥): «قلت: من الفقه جواز صلاة الجماعة في التطوع»، وكذلك قال ابن حجر في «الفتح» (٤٨٥/٢)، وجماعة غيرهم من العلماء والأئمة.

**ثانياً:** أخرج البخاري (٤٢٢، ٤٢٥، ٦٦٧، ٦٨٦، ٨٣٨، ٨٤٠، ١١٨٦)، ومسلم (٣٣) بعد (٦٥٧) واللفظ له، عن عتبان ابن مالك -وهو من أصحاب رسول الله ﷺ؛ من شهد بدرًا من الأنصار-: أنه أتى

(١) هذا تبويب الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/٢٢٨ - ط قرطبة).

رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني قد أنكرت بصرى، وأنا أصلى لقومي، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي يبني ويبنهم، لم أستطع أن آتي مسجدهم؛ فأصلى بهم، ووددت يا رسول الله! أنك تأتيني فتصلي في بيتي، فاتخذه مصلى؟ قال: فقال له رسول الله ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».»

قال عتبان: فغدا رسول الله ﷺ وأبو بكر الصديق ؛ حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله ﷺ، فأذنت له، فلم يجلس حتى دخل البيت، ثم قال: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّي مِنْ بَيْتِكَ؟»، قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله ﷺ، فكير، وقمنا وراءه؛ فصلى ركعتين، ثم سلم.

قال: وحبستاه على خزير صنعتاه له.

قال: ثاب رجال من أهل الدار حولنا، حتى اجتمع في البيت رجال ذوو عدد، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدخشون؟ فقال بعضهم: ذلك منافق، لا يحب الله ورسوله! فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْتُلُ لَهُ ذَلِكَ! أَلَا تَرَأَهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟»، قال: قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: فإنما نرى وجهه ونصيحته للمنافقين! فقال رسول الله ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَسْتَغْفِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

بَوْبُ البخاري على هذا الحديث: (باب صلاة التوافل جماعة)<sup>(١)</sup>، وقال ابن رجب في «فتح الباري» (٣/١٨٧): «في حديث عتبان دليل... على جواز الجمعة في

(١) انظر: «صحیح البخاری» (کتاب الصلاة)، باب (٣٦)، تحت رقم (١١٨٦).

صلوة التطوع -أحياناً-، و «مطابقة الحديث للترجمة: «فقام رسول الله ﷺ، فكبر، و قمنا وراءه؛ فصلى ركعتين، ثم سلم»<sup>(١)</sup>.

ولم يصلّى النبي ﷺ التافلة جماعة في الحديثين السابقين إلا في موضعٍ خفي (في عتبان مرة، وفي بيت مليكة مرة أخرى)، وفي عدد قليل؛ فكانت الجماعة يسيرة في المرتين؛ إذ «ثاب رجال من أهل الدار -أي: داربني سالم بن عوف، وهم قوم عتبان-<sup>(٢)</sup> دار عتبان في الحادثة الثانية، «حتى اجتمع في البيت رجال ذوو عدد» بعد صلاة النبي ﷺ بصاحبه<sup>(٣)</sup>، وحصلت بينهم محادثة، ونوع مرادده.

وكان النبي ﷺ يصلّي<sup>(٤)</sup> بعد فراغه من صلاته جماعة، فكانت الجماعة يسيرة على كل الاحتمالات والأحوال، وعلى فرض وقوع الجماعة بكثرة في حادثة عتبان<sup>(٥)</sup>،

(١) أفاده زكريا الأنصاري في «منحة الباري» (٣/٢٥٢).

(٢) «فتح الباري» (٣/١٨٨) لابن رجب.

(٣) تأمل قوله في رواية مسلم: «فغدا رسول الله ﷺ وأبو بكر الصديق، حين ارتفع النهار»! وفي رواية الإمام علي: «بالغد؛ حين ارتفع النهار»، وفي رواية الطبراني (١٨ / رقم ٤٤، ٥٢): «في نفر من أصحابه، ومعه أبو بكر وعمر».

(٤) وقع التصريح بذلك في الموطن الأول من «صحیح مسلم» رقم (٣٣)، وانظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٨ / رقم ٤٣).

(٥) ذكر ابن سعد في «طبقاته» (٣/٥٠٩-٥١٠) عن الواقدي: أن بيت عتبان الذي صلى فيه النبي ﷺ؛ يصلّي فيه الناس بالمدينة إلى يومه ذاك. أفاده ابن رجب في «فتح الباري» (٣/١٨٧ - ط الغربية).

فيحمل ذلك على ما آلت إليه الموضع الذي صلى فيه ﷺ.  
قال ابن رجب حفظ الله عنه: «وقد يستدل بحديث عتبان على أن الجماعة في البيت  
تكفي من حضور المسجد؛ خصوصاً للأذار.  
ويحتمل أن يكون عتبان جعل موضع صلاة النبي ﷺ من بيته مسجداً يؤذن  
فيه، ويقيم، ويصلِّي بجماعة أهل داره، ومن قرب منه، فتكون صلاته -حيثئذا- في  
مسجد؛ إما مسجد جماعة، أو مسجد بيت يجمع فيه.  
وأما ابن أم مكتوم؛ فإنه استأذن في صلاته في بيته منفرداً، فلم يأذن له<sup>(١)</sup>.  
وهذا أقرب ما جمع به بين الحديثين، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.  
ومثل الحادثتين السابقتين:  
صلاة النبي ﷺ ببابن عباس بعد فرض العشاء<sup>(٣)</sup>، وصلاته ﷺ مرة أخرى

(١) انظر قصته في: « صحيح البخاري » (٦٦٧)، « صحيح مسلم » (٦٥٣).

(٢) «فتح الباري» (٣/١٨٦-١٨٧).

(٣) انظرها في: « صحيح البخاري » (١٨٣، ٩٩٢، ١١٩٨)، و« صحيح مسلم » (٧٦٣).

وقال ابن القيم في « تهذيب السنن » (١/٣١٥): « فيه من أنواع الفقه، منها: جواز الصلاة  
بالمجتمع في التوافل ». ◀

وقال علي القاري في « جمع الوسائل في شرح الشهائد » (٢/٧٠): « صرخ في « الفروع »  
اتفاق الفقهاء بكراهية المجتمع في التوافل؛ إذا كان سوى الإمام أربعة، قال في « الكافي »:  
إنَّ التطوع بالجماعَةِ إِنَّمَا يُكَرَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاعِيِّ... ».

بحذيفة<sup>(١)</sup>، وحثه عليه الزوجين أن يوقظ أحدهما الآخر لقيام الليل<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر معلقاً على تبويب البخاري (باب صلاة التوافل جماعة): «وفيه ما ترجم له هنا، وهو: صلاة التوافل جماعة، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا يأس بآن

﴿ ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَا مَا ذُكِرَ فِي «شِرْحِ النَّقَائِيِّ» مِنْ جَوَازِ الْجَمَاعَةِ فِي التَّوَافِلِ مَطْلَقاً - نَقْلًا عَنْ «الْمَحِيطِ» -، وَكَذَا مَا ذُكِرَ فِي «الْفَتاوِيِّ الصَّوْفِيَّةِ»، وَنَحْوُهُمَا؛ فَمَحْمُولُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْجَوَازِ: الصَّحَّةُ، وَهِيَ لَا تَنْافِي الْكَرَاهَةَ! »

والعجب أن المناوي في «شرحه على الشهائد» (٢/٧٠-٧١) نازع في كون ابن عباس كان مقتدياً بالنبي عليه السلام في الصلاة التي صلاتها في بيته خالته ميمونة عليه السلام !!

(١) انظرها في: «صحيحة مسلم» (٧٧٢).

(٢) ورد ذلك في غير حديث، أصرحها في صلاة الجماعة: ما أخرجه أبو داود (١١٨٢)، وابن ماجه (١٣٣٥)، وابن حبان (٦٤٥ - المورد)، وغيرهم، عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول الله عليه السلام: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل، فصليا - أو صلي - ركعتين جمیعاً؛ كتبنا في الذاكرين والذاكريات»، قال أبو داود عقبه: «ولم يرفعه ابن كثير، ولا ذكر أبا هريرة، جعله كلام أبي سعيد»، وقال: «رواه ابن مهدي عن سفيان»، قال: «وأراه ذكر أبا هريرة»، قال: «وحديث سفيان موقوف».

قال شيخنا الألباني في «صحيحة سنن أبي داود» (٥٣/٥): «قلت: كُلُّ من الموقف والمرفوع صحيح الإسناد على شرط مسلم، ومن رفع معه زيادة؛ فيجب قبولها منه، لأنَّه ثقة».

يؤم النفر في النافلة، فاما أن يكون مشهراً، ويجمع له الناس فلا<sup>(١)</sup>، وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع؛ لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة. واستثنى ابن حبيب -من أصحابه- قيام رمضان؛ لاشتهرار ذلك من فعل الصحابة، ومن بعدهم ~~الصحابه~~<sup>(٢)</sup>.

وقال الكنکوھي في «الام دراري على جامع البخاري» (٤/٢٨٠) معلقاً على تبويب البخاري السابق -أيضاً-: «وعلماً ونا الحنفية رَجَمَهُ اللَّهُ لَمْ يَجُوزُوا مِنَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مَا ثَبِّتَ؛ كَالْكَسْوَفِ، وَالْعَيْدَيْنِ، وَفِي التَّوَافُلِ الَّتِي لَمْ تُثْبِتِ الْجَمَاعَةُ فِيهَا لَا يَجُوزُ التَّدَاعِيُّ لَهَا وَالْجَمَاعَةُ فِيهَا».

(١) التداعي للجمع فيه مضاهاه؛ وهو علة المنع، وبه يزول الإشكال الذي قاله السندي في «شرح سنن ابن ماجه» (٤١٨/١)، عند شرحه حديث عتبان، قال: «قوله: «وصفتنا خلفه» فيه: أن النافلة بجماعة في النهار مشروعة، وقد جاء كثرة الجماعة في هذه الصلاة، فعد بعض العلماء إياها بدعة لا يخلو من إشكال»!

قال أبو عبيدة: ومن الفقهاء من علق منع الجماعة الثانية بعد صلاة الإمام الراتب في المسجد نفسه للعلة نفسها، انظر: «شرح العيني على سنن أبي داود» (٣/٦٤-٦٥)، و«الفتاوى الهندية» (١/٩٢).

ولي - والله الحمد - مصنف مفرد مطبوع بعنوان: «إعلام العابد في حكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد»؛ فلينظر، فإنه مفيض.

(٢) «فتح الباري» (٣/٨١ - ط السلام).

نعم؛ يرخص في قيام اثنين أو ثلاثة، وذلك لأنه ثابت؛ كما ورد في صلاته ﷺ مع أنس وأمه هاشم واليتم، وغير ذلك، لأن في رخصة الصلاة بالجماعة لزوم مقاصد، فلا يقدم عليها إلا لورود نص، مع أن النص مشير إلى خلافه، وهو قوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته»، ويفوت ذلك عند التداعي والاجتماع على إمام معين؛ ولو في بيت أحد منهم».

وعلى عليه محشيه<sup>(١)</sup> بقوله: «قال العيني<sup>(٢)</sup>: كره أصحابنا وجاء آخرون

(١) هو: الشيخ محمد زكريا الكاندلوبي.

(٢) في «البنية» (٢/٥٩٢-٥٩٣) عند قول صاحب «الهدایة»: «ولا يصلی الوتر بجماعة في غير شهر رمضان؛ عليه إجماع المسلمين»، قال العینی شارحاً: «(ولا يصلی الوتر بجماعة في غير شهر رمضان): لأن نفل من وجهه؛ حتى وجبت القراءة في الركعات كلها، وتؤدى بغير أذان وإقامة.

وصلة التفل جماعة مكرورة - ما خلا قيام رمضان، وصلوة الكسوف -؛ لأنه لم يفعلها للصحة، ولو فعلوا لاستهروا؛ كلذا ذكره الولواجي.

وفي «الخلاصة» قال القدوری: إنه لا يكره.

وقال النسفي: اختار علماؤنا الوتر في المزدوج في غير رمضان، لأن الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان؛ كما اجتمعوا في التراویح فيها، فعمر رض كان يؤمّهم في الوتر في رمضان، وأبى لا يؤمّهم فيها في رمضان؛ كلذا في «المحيط».

(عليه إجماع المسلمين)، أي: على ترك صلاة الوتر بجماعة في غير رمضان بإجماع المسلمين.



التنفل بالجماعة في غير رمضان.

وقال ابن حبيب -عن مالك-: لا يأس أن يفعله الناس اليوم في الخاصة؛ من غير أن يكون مشتهراً؛ خفافة أن يظنها الجهال من الفرائض!». انتهى.

ثم ذكر كلام ابن حجر السابق، ثم قال: «وفي «الدر المختار»<sup>(١)</sup>: «ولا يصلى الوتر و التطوع بجماعة خارج رمضان، أي: يكره ذلك؛ لو على سبيل التداعي، بأن يقتدي أربعة لواحد؛ كما في «الدرر»، ولا خلاف في صحة الافتداء؛ إذ لا مانع». ا. هـ قلت: بسط الكلام على ذلك ابن عابدين<sup>(٢)</sup>، وحکى عن «الخلاصة» أنه: «إن كان ذلك -أحياناً- كان مباحاً غير مكرروه، وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكرروهه، لأنه خلاف التوارث».

وفي «البدائع»: «أن الجماعة في التطوع ليست بسنة؛ إلا في قيام رمضان».

وفي «حاشية البحر» للرملي: «أن النفل بالجماعة غير مستحب؛ لأنه لم تفعله الصحابة في غير رمضان»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

قال تاج الشريعة: لأن الصحابة رضي الله عنه لم يجتمعوا على الوتر؛ كما اجتمعوا على التراويح.

وقال الأثراري: وهذا لم يصل الوتر أحد بجماعة في سائر الأمصار من لدن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه.

(١) «حاشيته» (٢/٥٠٠) - مع شرحه «رد المحتار - ط عالم الكتب» أو (٤٩/٢) - ط القديمة.

(٢) في «حاشيته» (٢/٥٠٠) - ط عالم الكتب).

(٣) قال الكشميري في «فيض الباري» (٤٣٣/٢): «قال الفقهاء: إنَّ الجماعةَ في التوافل مكرروهَةٌ؛ إلا في رمضان.

ونقل محمد زكريا الكاندھلوي كلامه برمته في كتابه «الأبواب والتراجم الصحيف البخاري» (٥٩/٣)، وقال عقبه: «المسألة خلافية، ففي «المنهل» في حديث اتفراك قدمه عليه السلام، ولفظه: «فأتيناه نعوهه، فوجدناه في مشربة لعائشة، يسبح جالساً»، قال: «فقمنا خلفه...» الحديث <sup>(١)</sup>.

قال صاحب «المنهل»: «دل الحديث على جواز الجماعة في النافلة؛ ولو كثرت، وقيده المالكية: في غير التراويف، والعيد، ونحوهما، بأن تكون الجماعة قليلة؛ كالاثنين والثلاثة، وبأن يكون المكان غير مشتهر. وذهبت الحنفية إلى الكراهة مطلقاً؛ إلا في التراويف، والوتر في رمضان، وذهبيت

﴿ وَلَمْ يَهُمْ مُرَادُهُمْ بعْضُ الْأَغْيَاءِ! فَحَمَلَهُ عَلَى جَوَازِ الْجَمَاعَةِ فِي النَّفَلِ الْمُطْلَقِ فِي رَمَضَانَ! مَعَ أَنْ مُرَادُهُمْ: التَّرَاوِيْحُ؛ لَا غَيْرُ، فَافْهَمُهُمْ! فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بَعْدَ السَّرْبُ ». ﴾

وذكر اللكتنوي في رسالته «رد الإخوان عن محدثات آخر جمعة رمضان» (ص ٣٠) وجوه منع صلاة أربع ركعات نفلًا مع الجماعة تداعيًّا، وينون بها: تقديرًا وتکفيرًا لقضاء ما فات في جميع العمر من صلاة النفل! قال - وهو يعدد الشناعات في هذه الصلاة المدعاة: «وأما أداؤها بالجماعة تداعيًّا - على تقدير كونها طرۇعاً؛ كما تدل عليه بعض العبارات المذكورة»، فهو: شناعة سادسة! لتصريح الفقهاء بكرابية جماعة التطوع تداعيًّا، وأورد بعض التقولات عن الخفية.

(١) أصله في «صحيحة مسلم» (٤١٣)، و«مسند أحمد» (٣٠٠/٣)، و«صحيحة ابن خزيمة» (١٦١٥).

الحنابلة والشافعية إلى الجواز مطلقاً؛ إلا أن الشافعية قالوا بالانفراد فيها عدا التراويف، والعيدين، ونحوهما<sup>(١)</sup>. انتهى.

قلت: والصحيح في مذهب الحنفية ما تقدم من كلام الشيخ -قدس الله سره-.  
قال أبو عبيدة: الحديث -الموأة إليه- عند أبي داود في «السنن» (٦٦٥)، والشاهد منه قوله: «يسْبَّ جَالِسًا»، وقول جابر عقبه: «فَقَمْنَا خَلْفَهُ»، وفي «السنن» على إثره: «فَسَكَتْ عَنَا، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَةً أُخْرَى نَعْوَدُهُ، فَصَلَّى الْمُكْتُوبَةُ جَالِسًا...».

**فهل المراد بـ«يسْبَّ»: صلاة التافلة؟!**

الجواب: نعم، بدلالة رواية ابن المنذر في «الأوسط» (٤/٢٠٢)، ولفظها: «فوجدناه يصلي طوعاً، فصلى قاعداً، وتحن قياماً»، وكلمة: «تطوعاً» واردة في رواية «سنن الدارقطني» (٢/٢٩٧ - ط الرسالة)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٧٩-٨٠) -أيضاً-، وصرح به العيني في «شرح سنن أبي داود» (٣/١١٣)، قال: «أي: يصلى صلاة الضحى حال كونه جالساً»، وصاحب «بذل المجهود» (٤/٢٣٦) قال: «يسْبَّ»: أي: يصلى السبحة<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر الروايات التي فيها التصریح بذلك.

(١) انظر: «منهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» (٤/٣٣٠).

(٢) وقال في الهاشم: «وهل كانوا مفترضين؟ حديث الباب ساكت، فيحتمل أنه عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ كان يصلى المكتوبة، وهم كانوا متطوعين؛ وقد صلوا في المسجد».

قلت: كلام العيني -السابق- يرده، ولم أجده التنصيص على صلاة الضحى، ولینظر في سر إنكار النبي ﷺ في المرة الأولى دون الثانية: «شرح العيني على سنن أبي داود» (٣/١١٤).

ولكن لم يقع تداعٍ لها، ولا ندرى العدد<sup>(١)</sup>، وتفسيله عند بعض الحنفية بها فوق الثلاث؛ «ليتمشى عليه العوام، لا تفسيره، فإن اللفظ منكشف في معناه، يَبْيَنُ في مراده، لا يحتاج إلى تفسير»<sup>(٢)</sup>.

وكراهة التداعي «على اللغة -عندى-، فإن الله -سبحانه- لما جعلنا في مُكتبة من تركها وفعلها رأساً، فَأين نبغي أن يتداعى له الناس؟ فالنداء من خصائص المكتوبة»<sup>(٣)</sup>، وعليه فـ«تفسير التداعي بالاهتمام والمواظبة أولى من تفسيرها بالعدد والكثرة -كما لا يخفى-؛ لأن الأول أقرب إلى اللغة، وأشبه بها دون الثاني»<sup>(٤)</sup>، وـ«التداعي هو: أن يدعو بعضهم بعضاً»<sup>(٥)</sup>.

وأظهر دليل على منع التداعي للجماعة فيها: ترك الشرع المطرد له، فالرواتب من السنن، وهي تبع للفرائض، وهي أحق بمشروعية الجماعة من غيرها، ومع هذا

(١) سمي ابن حجر في «الفتح» (١٤٩/٢) منهم في الأحاديث: أنساً، وجابرًا، وأبا بكر، وعمر، وهؤلاء أكثر من ثلاثة، ولكنهم صلوا خلفه مرتين: مرة في النافلة، ومرة في المكتوبة؛ كما وقع التصریح به، ولا ندرى أن الأربعة كانوا خلفه في النافلة أو المكتوبة! فلا حجة فيه؛ أفاده التهانوي في «إعلاء السنن» (٧٩-٨٠).

(٢) «فيض الباري على صحيح البخاري» (٤٣٢/٢).

(٣) المرجع السابق (٤٣٢/٢).

(٤) «إعلاء السنن» (٧/٨٠).

(٥) المرجع السابق (٧/٧٨).

فلم تشرع لها، ولم يرد في خبر أو أثر أنه **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** صلاها مرتة في جماعة، فغيرها من جنسها أولى بـ**عدم مشروعية الجماعة** لها.

وفي حديث عائشة -السابق-: أنهم صُفِّرُوا خلفه؛ وهو يصلِّي النافلة، ولم يدعهم إليها رسول الله ﷺ، فتبَّعَه إلى الفرق بين الأمرين، ولتعلم دقة الإمام أحمد في تساهله.

فهذا التداعي لصلة النافلة -في غير ما أثبته الشرع من الاجتماع- افتئات على الشريعة، والمقتضى قائم لفعله في عصور الخير؛ ولم يقع، ولا مجال للزيادة فيه على المقرر عند المحررین المحققین من أهل العلم<sup>(١)</sup>.

(١) وسائل لجنة الإفتاء الكويتية: هل يجوز دعوة المسلمين لصلاة القيام في المساجد في غير شهر رمضان؟

أجبت العجنة بما يلي: «لا يشرع التداعي لصلاة نافلة جماعة؛ كقيام الليل جماعة في المسجد».

أما إذا كانت الدعوة لبرنامج منوع؛ كتلاوة، وذكر، ودراسة علم، ثم أعقبه، أو تخلله أداء صلاة فردية، أو جماعية من غير دعوة إليها؛ لأن صلواتهم متضمناً، وقدى به الآخرون - كلهم، أو بعضهم - من غير حث على هذه الصلاة التالفة؛ فإنه جائز.

«مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الافتاء» فتوى رقم (٢٠١٤).

وسائل -أيضاً- دعت بجان التكافل لشئون الشهداء والأسرى، في الذكرى الأولى للغزو العراقي؛ دعت إلى صلاة القيام في بعض المساجد، فأقيمت الصلاة بعد صلاة العشاء من مساء الجمعة (٢/٨).

وقد ارتأت هذه اللجان الاستمرار في هذه الدعوة، ودعت لصلاة القيام في كل جمعة،

ونحن - باعتبارنا أعضاء في اللجنة - دعونا مشافهة وكتابة لهذه الصلاة.

فهل هذه الصلاة مشروعة؟ وهل هي من قبيل البدعة والإحداث في الدين؟ وهل هناك

محظوظ شرعى من الدعوة لهذه الصلاة وإعلانها؟ وجزاكم الله خيراً.

أجبت اللجنة بما يلى: «صلوة القيام بالصورة المسئولة عنها غير مشروعة.

والمشروع في هذه الحالة هو: القنوت في النوازل، والدعاء، والله أعلم». «مجموع الفتاوى

الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء» فتوى رقم (٢٠١٥).

وستلت - أيضاً -: ترغب بخطة التكافل في منطقتنا في دعوة الناس إلى صيام يوم الله

-تعالى-، وقيام الليل شكرًا لله -تعالى- على إطفاء حرائق آبار النفط، والدعاء للأسرى

والمفقودين، وذلك في أحد مساجد المنطقة.

فرجو الإفادة عن مشروعيه هذا العمل، وجزاكم الله خيراً.

أجبت اللجنة بما يلى: «إنه لا يشرع التداعي لصلوة نافلة جماعة؛ كقيام الليل جماعة في

المسجد.

أما إذا كانت الدعوة لبرامج منوع؛ كتلاوة، وذكر، ودراسة علم، ثم أعقبه، أو تحمله أداء

صلوة فردية، أو جماعية من غير دعوة إليها؛ كأن صلى أحدهم متضليلًا، واقتدى به

الآخرون - كلهم، أو بعضهم - من غير حث على هذه الصلاة النافلة؛ فإنه جائز».

«مجموع الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء» فتوى رقم (٢٤٢).

وبعد هذا التأصيل؛ المصاحب للتدليل، يأتي التمثيل<sup>(١)</sup>؛ فنقول -والله حسينا، ونعم الوكيل -:

---

(١) على منع التداعي للصلوة، وبسبقت (مسائل) في منع التداعي للدعاء.

وتتأمل ما سبق؛ لتلحق به تداعياً يفعله بعض الدعاة -زعموا- للدعاء لتوقيف الله الخارجين في سبيل الله؛ لاستجابة الناس لهم، -ويسموه فيما بينهم: (الدينمو)!!، فهذا (التداعي) من شعار (جماعة التبلیغ)؛ الذي لا ينفك عن خروجهم، وهو -على التقييد السابق- من الممنوع؛ لا المشروع، فتنبه؛ ولا تكون من الغافلين!

## التداعي لصلاة قيام ليلة العيد

كما أن التداعي للدعاء والذكر منوع؛ فمن باب أولى المنع في الاجتماع للصلوة من غير إذن الشرع، مثل: التداعي لقيام ليلة عيد الفطر.

روى حنبل عن الإمام أحمد قوله: «أما قيام ليلة الفطر؛ فما يعجبني، ما سمعنا أحداً فعل ذلك إلّا عبد الرحمن -وهو: عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي الكوفي، أحد التابعين<sup>(١)</sup>، وما أراه؛ لأنَّ رمضان قد مضى، وهذه ليلة ليست منه، وما أحب أن أفعله، وما يبلغنا من سلَّينا أنهم فعلوه»، وكان أبو عبد الله يُصلِّي ليلة الفطر المكتوبة، ثم ينصرف، ولم يُصلِّها معه قطُّ، وكان يكرهه للجماعة<sup>(٢)</sup>.

الفضل بن زياد: شهدتُ أَحْمَدَ لِيَلَةَ الْفَطَرِ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْهَلَالِ، فَصَلَّى الْمَكْتُوبَةَ، وَرَكِعَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَجَلَسَ يَسْتَخِرُ خَبَرَ الْهَلَالِ، فَبَعْثَ رَسُولًا فَقَالَ: اذْهَبْ نَحْوَ أَبِي إِسْحَاقِ فَاسْتَخِرْ خَبَرَ الْهَلَالِ؟ فَلَمْ يَئِلْ جَالِسًا؛ وَنَحْنُ مَعَهُ، حَتَّى رَجَعَ الرَّسُولُ فَقَالَ: قَدْ رُوِيَ الْهَلَالُ، فَانْتَعَلَ أَحْمَدَ، ثُمَّ قَامَ؛ فَدَخَلَ مَتْزَلَهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) فرق بين التعلق بزلات الفضلاء، ورخص العلباء، وترسم منهجمهم في الاستدلال، وجعله حكماً على الأشخاص والمسائل!

(٢) انظر في ضعف أحاديث صلاة ليالي العيدين: كتابي «القول المبين في أخطاء المصلين» (٤٠٩)، و«الأسنة المشرعة في التحذير من الصلوات المبتدةة» (ص ٧٩-٩٦).

(٣) انظر «بدائع الفوائد» (٤/١٤٩٧).

## التداعي لصلة قيام الليل للدعا على الأعداء

ومنه تعلم: أن تداعي الناس للاجتماع لصلة قيام الليل جماعة من أجل الدعاء على الأعداء لا يشرع، إذ لم يرد نص فيه، مع وجود المقتضي له.

وقد اشتهر في زماننا تحصيص قراءة سور من القرآن لتنزيل النصر من الله، أو طلب من الناس في أيام معدودة صلاة بتداعي، وإشهارها على وجه فيه مضاهاة للجمع والجماعات، وهذا من البدع في الدين!

كتبتُ هذا على إثر قرائي للإعلان الذي نشر في جريدة «الغد» الأردنية، بتاريخ (٢٢/١/٢٠٠٩) بعد أحداث غزة الدامية -حفظ الله أهلها، وعصمهم من كل سوء وشر؛ بما في ذلك: الرفض والتسيع-، جاء فيه ما نصُّه:



والمشروع في هذا الباب: التوبة النصوح، والصدق مع الله تعالى، والتقرب بعموم الطاعات؛ على الوجه الذي جاء فيه الشرع الكامل، دون الافتئات عليه!

ولا أظن أن الدعوة للصلوة جماعة لاحتفاء النصر؛ إلا كالدعوة لرفع الوباء؛ الذي عايلها ابن حجر في كلامه السابق.

وفي كليةها اعتداء على المشروع، ويسعننا ما وسع من قبلنا، إلا أن يكون لهذه المجتمعات أغراض غير العبادة المحسنة! أو للداعين إليها أصول بدعية غير أصول أهل السنة والجماعة!

وإليكوا الله الباقي والعاصم.

### دُعَاء ختم القرآن في اجتماعاتٍ وصلواتٍ يَتَدَاعِي لَهَا النَّاسُ<sup>(١)</sup>

لا أعلم خلافاً بين العلماء في منع دعاء ختم القرآن في اجتماعات يتدعى لها الناس فيما بينهم، ولم يقم الدليل على مشروعية هذا الاجتماع.

قال أبو عبيدة: ولا بد من التأكيد - هنا - على أمور:  
أولاً: إن الشائع في العصور المفضلة بين الصحابة والتابعين: عدم فعل دعاء  
الختم في الصلاة، بل عدم التداعي والاجتماع من أجله خارج الصلاة.  
ولم يثبت في ذلك إلا دعاء أنس، وجمعه أهله؛ فحسب، فأين سائر تلاميذه  
وأصحابه؟!

وهذا يؤكّد أن الدعاء خارج الصلاة مشروع من غير تداعي، بل يدعوا الخاتم بمن  
وفق له الحضور عند ختمه.

والمنع هو العمل الموروث عن أهل المدينة - وهو حجة عند التحقيق -، يؤكّده  
ما قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس رض، وتبعه عليه أصحابه.  
قال مالك في «المدونة» (٢٢٣/١): «الأمر في رمضان: الصلاة، وليس  
بالقصص بالدعاء<sup>(٢)</sup>! ولكن الصلاة».

(١) فَصَلَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي دراسة مسائية مطولة؛ فرغت منها، وهي بعنوان: «دُعَاء ختم  
القرآن عند السلف، وأحوال مبتدعة عند الخلف»، وسينشر - إن شاء الله تعالى - عن  
الدار الأثرية في مجلدة ضخمة.

(٢) إلى هنا في «تهليل المدونة» (١/٣٧٤) للبراذعي (ت القرن الرابع الهجري).

ونقله عن مالك: الطرطوشى في كتابه «الحوادث والبدع» (ص ٦٥ - ط ابن الجوزي)، وقال عقبه: «فتأملوا -رحمكم الله!-، فقد نهى مالك أن يُقصَّ أحدٌ في رمضان بالدعاء.

وحكى أنَّ الْأَمْرَ الْمُعْمَولَ بِهِ فِي الْمَدِينَةِ إِنَّهَا هُوَ الصَّلَاةُ؛ مِنْ غَيْرِ قَصْصٍ، وَلَا دُعَاءً<sup>(١)</sup>.

وروى محمد بن أحمد في «المستخرجة» عن ابن القاسم؛ قال: «سُئِلَ مَالِكُ عَنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ فَيَخْتَمُهُ، ثُمَّ يَدْعُوهُ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ اللَّهَ يُدْعَى عَنْدَ خَتْمِ الْقُرْآنِ، وَمَا هُوَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ».

وهذه المسألة ذكرها ابن شعبان عن مالك -أيضاً- في «المختصر» ما ليس في المختصر، وذكرها الشيخ أبو الحسن القابسي بالقيروان في «الكتاب الممهد»، وقد كانت القيروان دار العلم بالغرب، ولم يكن في عصره من فقهاء المغرب أعلم منه. وأعظم من هذا؛ مسألة قالها مالك في «المختصر» ما ليس في المختصر؛ قال مالك: «لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ الْقَوْمُ فِي الْقِرَاءَةِ عَنْدَ مَنْ يُقْرِئُهُمْ، أَوْ يَفْتَحُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهَا يَقْرَأُ».

قال: «وَيُكْرَهُ الدُّعَاءُ بَعْدَ فِرَاغِهِمْ».

(١) عجبي من ذلك الصنف من الأئمة الذين يكتبون القليل والقال بين ركعات القيام، فيعکرون على حلاوة الإيمان المتولدة من استباع القرآن في الجنان! وكأنَّ كثرة الكلام عند اجتماع الناس: شهوة خفية، لا يسلم منها إلا الموفق!

وهذا غايةٌ ما يكونُ في إنكارِ الأمورِ المُحْدَثَةِ». انتهى

ونقله عن الطرطوشى وأقره: الإمام الأصولى النحرير أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى (المتوفى سنة ٧٩٠)، ونقله عنه صاحب «الحدائق المستقلة» الناظرة فى الفتوى الصادرة عن علماء الحضرة (ص ١٥٨)، والونشريسى فى «المعيار العرب» (١١٤/١١)، وعنهم جامع «فتوى الشاطبى» (ص ٢٠٧-٢٠٨).

وأما قول مالك في «المستخرجة» -الذى نقله محمد بن أحمد العُبَّى<sup>(١)</sup>، فقيه الأندلس (المتوفى سنة ٢٥٥هـ) - فهو قوله: «وسائل مالك عن قيام الرجل بعد فراغه من الصلاة يدعى قائمًا؟ قال: ليس هذا بصواب، ولا أحب لأحد أن يفعله. وسائل -أيضاً- عن الدعاء عند خاتمة القرآن؟ فقال: لا أرى أن يدعوا، ولا نعلم من عمل الناس.

وسائل عن رجل ينصرف هو وأصحابه له؛ فيقفون يدعون، فأمروهم، أترى أن أقف معهم؟ قال: لا، ولا أحب لهذا الذي يفعل هذا أن يفعله، ولا يقف يدعوه»، نقله أبو الوليد بن رشد في كتابه «البيان والتحصيل»<sup>(٢)</sup> (٣٦٣/١-٣٦٢)، وعلق عليه بقوله: «الدعاء حسن، ولكن كره ابتداع القيام له عند تمام القرآن، وقيام الرجل مع أصحابه لذلك عند إنصافهم من صلاته، واجتيازهم لذلك عند خاتمة القرآن؛ كنحو ما يفعل بعض الأئمة -عندنا- من الخطبة على الناس عند الختمة في رمضان،

(١) ترجمته في «ترتيب المدارك» (٣/١٤٥)، «تاریخ علماء الأندلس» (٢/٦).

(٢) تسمى اسمه: «والشرح، والتوجيه، والتعليق في مسائل المستخرجة».

والدعاء فيها، وتأميم الناس على دعائه.

وهي - كلها - بدع محدثات لم يكن عليها السلف، «وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ:  
بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ: ضَلَالٌ»<sup>(١)</sup>.

وهذا من نحو ما مضى من كراهيته للاجتياح للدعاء يوم عرفة<sup>(٢)</sup> بعد العصر في المساجد، فرحم الله مالكا! فما كان أتبعه للسنة، وأكرهه لمخالفته السلف». انتهى.

ونقل كلامه وأقره الونشريسي في «المعيار المغربي» (١/٢٨٤ - ٢٨٥)، وزاد على كلام ابن رشد بقوله: «وَأَمَّا احتجاج مُنْكِرٍ ترَكَ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَزِلَ النَّاسُ يَعْمَلُونَهُ؛ فَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ! لَأَنَّ النَّاسَ الَّذِينَ يَقْتَدِي بِهِمْ؛ ثَبَّتُ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ. وَلَمَا كَثُرَتِ الْبَدْعُ وَالْمُخَالَفَاتُ، وَتَوَاطَّا النَّاسُ عَلَيْهَا؛ صَارَ الْجَاهِلُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ هَذَا مُنْكَرًا، لَمَا فَعَلَهُ النَّاسُ!

وقد روى مالك في «موطنه»<sup>(٣)</sup> عن عمّه أبي سهيل [عن أبيه] أنه قال: «ما أعرف شئّاً ما أدركْتُ عليه الناس؛ إِلَّا النَّدَاءُ بِالصَّلَاةِ!».

وإذا كان في عهد التابعين يقول: إنه كثرت الأحداث، فكيف بزماننا؟!

وقد جاء من التشديد في إنكار البدع والمحدثات ما هو مشهور عند العلماء.

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه (٤٦)، وأصله في «صحيحة مسلم» برقم (٨٦٧).

(٢) يسمى: «التعريف»، وسبق الكلام حوله.

(٣) (١/١٢٠ - رواية الليثي)، أو رقم (١٩٤ - رواية أبي مصعب الزهراني) كلاهما طبعة دار الغرب.

وأما قوله: «إن الدعاء مرغب فيه»؛ فصدق، ولست أنكر دعاء الإنسان في نفسه عقب الصلاة، وإنما أنكر الدعاء بالاجتماع -دائماً- عقب الصلوات؛ حتى صار تارك ذلك كأنه نقص شيئاً ما هو مطلوب!

ومسلم أن الدعاء مطلوب؛ ولكن على غير هذه الصفة، وذلك كما حكى الله عن زكريا ﴿إِذْ نَادَ رَبَّهُ نِدَاءً حَفِيَّاً﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْحَيَّاتِ وَيَدْعُونَا رَغْبًا وَرَهْبَةً﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿أَدْعُوكُمْ تَضْرُعًا وَحُفْقِيًّا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِيَّكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال المازري: «لأن ضعف الصوت دليل على استيلاء الهيبة على النفس، فكان أولى أن يستعمل في طلب الحاجات من الله -سبحانه-، فإن كان الدعاء هكذا؛ فحسن، وأما على تلك الهيئة الخاصة فلا، والله -سبحانه- أعلم».

ثانياً: نجد التصريح في النقولات السابقة: أن الاجتماع بالداعي لدعاء الختم لم يكن معروفاً عند السلف الصالح، وأنه لم ينقل فعله عن السلف في الصلاة.

والوارد في ذلك عن بعض التابعين -وهم آحاد- بمثابة بدعة (التعريف)<sup>(٤)</sup>، وهو قول بعض التابعين الشاميين.

وكلا البدعتين قد انتشرت، وسارت في الآفاق، وأدلت بها واحدة، فدعاء الختم

(١) مريم: ٣.

(٢) الأنبياء: ٩٠.

(٣) الأعراف: ٥٥.

(٤) المراد بها: الاجتماع يوم عرفة بعد العصر للدعاء في غير عرفة، وسبق بيان بدعيته.

اشتهر عن عطاء، وأهل مكة، والتعريف ثبت عن مكحول، وأهل الشام.

والواجب قبل تقرير أي حكم شرعي: الفحص عن دليله، والتحقق من ثبوته،  
وإلا خرجنا عن الطريق الواضح، والم卉ع الراجح إلى البُيَّنَاتِ!

قال الإمام الشاطبي في كتابه العظيم «الاعتراض» (٢٥٨-٢٥٩/٢ - بتحقيق)  
-مستنكراً على من أنكر بدعة التعريف، وأنه مخالف للجمهور، قال: «ثم عَذَّ من  
المفاسد مخالفة الجمهور: أَنَّه يرميهم بالتجهيل أو التضليل، وهذا دعوى على من  
خالفه فيما قال! وعلى تسليمها؛ فليست بمفسدة - على فرض اتباع السنة -، وقد جاء  
عن السلف الحسن على العمل بالحق، وعدم الاستيحاش من قلة أهله.

وأيضاً؛ فمن شَنَعَ على المبتدع بلفظ الابتداع، فأطلق العبارة بالنسبة إلى  
المجتمعين يوم عرفة بعد العصر للدعاء في غير عرفة، إلى نظائرها؛ فتشنيعه حقٌّ؛ كما  
نقوله بالنسبة إلى بشر المريسي، ومعبد الجهنمي، وفلان، وفلان، ولا تدخل بذلك - إن  
شاء الله - في حديث: «مَنْ قَالَ: هَلْكَ النَّاسُ؟ فَهُوَ أَهْلُكُهُمْ»<sup>(١)</sup>، لأن المراد: أن  
يقول ذلك ترُفعاً على الناس، واستحقاراً، وأما إن قاله تحزناً، وتحسراً عليهم؛ فلا  
يأس».

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب البر والصلة والأدب، باب النهي عن قول: هلك  
الناس)، رقم (٢٦٢٣) من حديث أبي هريرة؛ رفعه، ولفظه: «إذا قال الرجل: هلك  
الناس؛ فهو أهلكهم»، قال أبو إسحاق - أحد رواة «صحيح مسلم» -: «لا أدرى:  
«أهلكهم» بالنصب، أو «أهلكهم» بالرفع».

والتداعي -اليوم- لدعاء الختم أمرٌ مستقلٌ عن التراويف، فهو -بلا شك- على خلاف ما كان الإمام أحمد يصنعه؛ إذ صرف الإمام أحمد الفضل بن زياد القطان عن صلاة التراويف؛ لما رأى الناس يتبعون المسجد الذي يصلّي فيه طلباً لحسن قراءته.

قال ابن القيم في «بدائع الفوائد» (١٤٩٩/٤): «محمد بن بحر: رأيت أبا عبد الله في شهر رمضان، وقد جاء فضل بن زياد القطان؛ فصلّى بأبي عبد الله التراويف، وكان حسن القراءة، فاجتمع المشايخ وبعض الجيران؛ حتى امتلأ المسجد، فخرج أبو عبد الله، فصعد درجة المسجد؛ فنظر إلى الجمع فقال: «ما هذا؟! تدعون مساجدكم، وتجبون إلى غيرها؟!».

فصلٌ بهم ليالي، ثم صرفة؛ كراهية لما فيه -يعني: من إخلاء المساجد-، وعلى جار المسجد أن يصلّي في مسجده».

فهذا حال أحمد في فض الاجتماع المشروع؛ مخافة الوقوع في النهي عن تتبع المساجد، فما بالك في قوله في الاجتماع على دعاء الختم؟!

ومن الجدير بالذكر -في هذا المقام-: أن الفضل بن زياد<sup>(١)</sup> هو الذي نقل عن

(١) انظر روايته في : «الإنصاف» للمرداوي (١٨٥/٢)، «المغني» (١/٨٠٢-٨٠٣) مع «الشرح الكبير»، «طبقات الحنابلة» (١٩٢/٢)، «بدائع الفوائد» (٤/١٤١٢ - ط عالم الفوائد)، «جلاء الأفهام» (ص ٥٦٩ - بتحقيقي)، وقارن بما في «مسائل أحمد» لأبي داود (ص ٦٤ - ط رشيد رضا، أو رقم ٤٥١ - ط عوض الله)، مع توجيهي له في كتابي «دُعَاء خَتْمِ الْقُرْآنِ» عند السلف، وأحوال مبتدعة عند الخلف، وهو قيد الطبع عن الدار الأثرية.

أحمد مشروعية كون دعاء الختم في الصلاة، ونقل أنه قال له: «إذا فرغت من آخر القرآن؛ فارفع يديك قبل أن ترکع، وادع بنا؛ ونحن في الصلاة، وأطل القيام»، قال: ففعلت كما أمرني، وهو -أي: الإمام أحمد- خلفي يدعوا قائمًا، ورفع يديه».

ولا شك أن هذا لم يتكرر، وإن تكرر؛ لم يدم؛ بضميمة ما نقله محمد بن بحر؛ إذ صرفه أحمد قبل إتمام شهر رمضان، وألحظ -من مقولته الفضل-: أنه لم يكن في مسجد، أو في عدد كبير، أو في إشهار، ورواية إبراهيم الحربي<sup>(١)</sup> -التي فيها الجواز- تكاد تكون صريحة في ذلك، ولم يبق فيها روي بالجواز عن أحمد إلا رواية حبلى<sup>(٢)</sup>، وفيها: «إذا فرغت من قراءة: ﴿فَلْ أَعُودُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع»، وهي صريحة في الختم للمنفرد؛ كرواية الحربي.

وإضافة لجميع ما سبق: فإن الإمام أحمد كان يمنع من التداعي للاجتماع للدعاء والصلاحة في غير ما ورد في النص، وسبق بيان ذلك عنه، وأن الروايات المنسوبة عنه في ذلك مخرجة على التداخل؛ إذ تجعل تبعًا لصلاة التراويح؛ لا استقلالًا، من غير إشهار، وتداعي، وتسبع مساجد، وبيتته -ولله الحمد- بما لا مزيد عليه في كتابي «دعاء ختم القرآن عند السلف، وأحوال مبتدعة عند الخلف».

وبالنظر في المسألة -على هذا الوجه- تكون قد أعملنا جميع ما روي عن السلف

(١) انظرها في: «طبقات الحنابلة» (١/٢١٣-٢١٣ - تحقيق العثيمين).

(٢) انظرها في: «جلاء الأفهام» (٥٦٨-٥٦٩ - بتحقيقي).

(٣) الناس: ١

-بِعَامَةٍ، وَأَحْمَدٌ -بِخَاصَّةٍ-، دُونَ افْتَنَاتٍ أَوْ تَعْدُّ عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّ الْوَارِدَ عَنْهُمْ مُؤْتَلِفٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ نَقْعُ في اضْطَرَابَاتِ، وَالدُّعُوَةُ إِلَى هَيَّاتٍ وَاجْتِمَاعَاتٍ غَيْرُ مُشَرَّعَاتٍ؛ تَغْضِي إِلَى الْبَدْعَ وَالْمُخَالَفَاتِ، وَاللَّهُ الْمُوقَّعُ لِلْخَيْرَاتِ، الدَّاعِيُّ لِلصَّالَحَاتِ، وَالْمُحَذِّرُ مِنِ السَّيِّئَاتِ وَالْخَطَيَّاتِ.

نقل ابن الحاج<sup>(١)</sup> عن ابن حبيب، وغيره من العلماء -كذا قال-: أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ الْقِيَامَ فِي الْمَسَاجِدِ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ مُشَهُورٍ، قَالَ -وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ-: «كَذَلِكَ لَوْ تَوَاعَدُوا عَلَى أَنَّهُمْ يَجْمِعُونَ فِي مَوْضِعٍ مُشَهُورٍ؛ فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنْهُ، فَإِنْ فَعَلُوهُ؛ فَهُمْ بَدْعَةٌ مِنْ فَعْلِهِمْ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ-: «أَنْعَمْتَ الْبَدْعَةَ هَذِهَ»، يَعْنِي: فِي جَمِيعِهِمْ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ فِي رَمَضَانَ؛ عَلَى مَا تَقْدِيمُ يَبَانَهُ، فَذَكَرَهُ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- ذَلِكَ لِتَبَيَّنِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ عَلَى تَلْكَ الصَّفَةِ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّهُ بَدْعَةٌ».

قال صديق حسن خان في «فتاویه» المسماة: «دلیل الطالب على أرجح المطالب» (ص ٦٤٦): «فَكُلُّ اجْتِمَاعٍ يَشْتَرِطُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوِ الْقَرْوَنِ الْثَّلَاثَةِ يُقْتَدِيُ بِهِ عَلَى الصَّفَةِ الثَّابِتَةِ؛ بَدْءًا زِيَادَةً أَوْ نَقْصَنَ، وَمَا لَمْ يَشْتَرِطْ -وَلَوْ كَانَ مُسْتَحْسَنًا فِي ظَاهِرِهِ- يُعدُّ بَدْعَةً، وَيَنْبَغِي الْاِحْتِرَازُ وَالْاجْتِنَابُ مِنْهُ».

وَكَيْفَ لَا؟! فَغَالَبُ اسْتِحْسَانَاتِ أَرْيَابِ الْمَذَاهِبِ -فِيهَا لَمْ يَرُدْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنَ الْشَّرِيعَةِ- مِنْ جَمِيلِ الْبَدْعَاتِ؛ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَارِفِ الْمُجَرَّبِ».

(١) في «المدخل» (٢٩٩/٢).

وذكر الشيخ بكر أبو زيد في «بدع القراء» (٢٣) أن من بدع (ختم القرآن): «التواعد للختم»، مع أنه قرر مشروعية دعاء الرجل بأهله عند الختم، والمنع منه داخل الصلاة، و(التواعد) المبتدع في داخل الصلاة وخارجها، فلم يبق إلا ما قررناه من بدعة التواعد على الختم وإشهاره على أنه شعيرة!

والفرق كبير بين معرفة المسائل الفقهية مع أصولها، وإدراك مآخذها وأدلتها من جهة، والاقتصار على معرفة فتوى بعض أهل العلم فيها فحسب؛ ولا سيما في الآثار المترتبة على الخلاف حولها.

وكلياً كانت النفس منشرحة لأصول أهل السنة في الاستدلال، مع الوقف على أدلة مسألة معينة؛ أتسع الإنكار فيها على المخالف، وقد يكون الإنكار -كما في مسألتنا- ليس في أصل المسألة، ولكن فيها اعترافاً من أمور تخرجها عن المشروعية، وسبق أن بيننا بعض جوانب ذلك.

## أحوالٌ مُبتدعةٌ من المؤمنين

الشر سلسلة؛ آخذة كل حلقة منها بأخرى أعظم منها! ولما خرج الأئمة عن منهج سلفهم في التواعد بالدعاء والصلوات، في غير ما دعى له الشرع، وأخذوا يصيرون به على مكبرات الصوت في المساجد<sup>(١)</sup>؛ جاراهم المؤمنون، بل زادوا عليهم من صياح، وعويل، وصراخ، كلٌّ على ما يسْنَحُ في باله، ويجري على لسانه، استرسلاً مع داعي الهوى، ومخالفة لتشريع المولى.

ويصحب ذلك: التلفظ بكلمات، بل عبارات؛ فيها دعاءٌ وثبورٌ، وتحسُّرٌ وتحشُّرٌ، ونفثات صدورٍ، سببه ما يعيشه بعض المسلمين من تكيدٍ، وكبتٍ، وشرورٍ، ويعِدُ، ومعصيةٍ، وفجورٍ!

وإلى الله وحده المشتكى من غربة الإسلام والسنّة!

ويذكرني حالم بيَّنَهُ عليه الإمام العلامة ابن المنير الإسكندراني المالكي، قال في كتابه «الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال» (٦٦/٢): «وحسبك في تعين

(١) ومن ورائهم عدد قليل، والسيارات الداخلية في المسجد تكتفيهم وزيادة، ولكن أين جمال

صوت الإمام، وأسجاعه في الدعاء؟!

ويعضمهم يقرأ حتى الدعاء من ورقة ينفثها بطرق عجيبة! حَبَّاً في لفت الأنظار إليه، والتشبع بما لم يعط من حفظ أو فصاحَة!

وإلى الله وحده المشتكى من غربة السنّة، والبعد عن حال السلف في الإخلاص، والإيمان، والتضرع!

الأسرار في الدعاء؛ اقترانه بالتضرع في الآية<sup>(١)</sup>، فالإخلال به كالإخلال بالضراوة إلى الله في الدعاء، وإن دعاءً لا تضرع فيه ولا خشوع لقليل الجدوى؛ فكذلك دعاء لا خفية ولا وقار يصحبه!

وترى كثيراً من أهل زمانك يعتمدون الصراخ والصياح في الدعاء؛ خصوصاً في الجماع؛ حتى يعظم النغط ويشتت، وتستد المسامع وتستك، ويهتز الداعي بالناس، ولا يعلم أنه جمع بين بدعتين: رفع الصوت في الدعاء، وفي المسجد! وربما حصلت للعوام -حيثئذ- رقة؛ لا تحصل مع خفض الصوت، ورعاية سمت الوقار، وسلوك السنة الثابتة بالأثار؛ وما هي إلا رقة شبيهة بالرقة العارضة للنساء والأطفال؛ ليست خارجة عن صميم الفواد، لأنها لو كانت من أصل؛ لكانت عند اتباع السنة في الدعاء، وفي خفض الصوت به: أوفر، وأوفى، وأذكى. فما أكثر التباس الباطل بالحق على عقول كثير من الخلق.

اللهم! أرنا الحقَّ حَقًّا؛ وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا؛ وارزقنا اجتنابه. قال أبو عبيدة: هذا الذي حكاه ابن المنير؛ هو بعينه الذي يقع في التداعي لاجتماعات النصر، فنمّي إلى أنَّه يُسمع فيها من العوام صياح، وصراخ<sup>(٢)</sup>،

(١) يزيد: قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْفَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]

(٢) الفرق بين الصراخ، والصياح: أن الأول: فيه معنى الاستغاثة، وهو طلب الغوث، والثاني: بمعنى التألم والبكاء، وإن اشتراكاً فيه.



واتحاب، وبكاء<sup>(١)</sup>، ولغط، وتحصل لهم رقة؛ لا تراها منهم عند تلاوة القرآن!! «وأشد الناس عبادة مفتون»<sup>(٢)</sup>، وهذا مما لم يعرف أبلته من حال السلف - رضوان الله عليهم -، ورحم الله الإمام الأوزاعي القائل: «بلغني أنَّ من ابتدع بدعة خلَّة الشيطان والعبادة، وألقى عليه الخشوع والبكاء؛ لكي يصطاد به!»<sup>(٣)</sup>. ومن أعجيب الأضاليل: تعلق بعضهم على حُجَّةِ اجتماعهم لاستئناف

انظر: «بهجة الخاطر، ونزة الناظر» (١٩٥).

(١) الفرق بين الاتحاب، والبكاء: أن البكاء: مع الدموع من العين، والاتحاب: قد يكون من غير دموع، وهو رفع الصوت بالبكاء.

انظر: «بهجة الخاطر» (١٧١).

(٢) أخرجه ابن وضاح في «البدع» رقم (١٥٨) عن بعض الصحابة، وفي إسناده بقية بن الوليد، وقد علن، وصرح بالتحديث عند أبي داود في «الزهد» رقم (٤٠٩)، فإسناده حسن.

(٣) ذكره الطرطوشى في «الحوادث والبدع» (ص ١٣٨ - ط الطالبى)، والشاطبى في «الاعتصام» (١/٢١٦ - بتحقيقى)، نشر الدار السلفية.

ومن بديع تصييلات الشاطبى: قوله قبل قول الأوزاعي: «إنَّ المبتدع لا يُدَّ له من تعلُّق بشبهة دليلٍ؛ ينسبها إلى الشارع، ويُدَّعى أنَّ ما ذكره هو مقصود الشارع! فصار هواه مقصوداً بدليل شرعى - في زعمه! -، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك وداعي الموى مستمسلاً بجنس ما يستمسلاً به؛ وهو الدليل الشرعى في الجملة؟!».

النصر بكلام العلامة ابن عثيمين<sup>(١)</sup> بعدم التفرق على الإمام حال دعائه بالختم في القيام، فهو مستمسك بقوله؛ فيما يوافق هواه! أما أخذه بفتواه بمنع دعاء الختم في الصلاة؛ فلا؛ إنماً للهوى! إذ مرتبة المتعلق: التقليد، ولا يسعه في الشرع إلا اتباع أئمة الهدى، ورحم الله عبداً عرف قدر نفسه!

وأصول شيخنا الوالد ابن عثيمين تجليات تفضي ببدعية هذه الاجتماعات؛ على وجه التداعي الذي فيه مضاهاة للمشروعات.

وبلونا على بعض هؤلاء تعلقهم بمشايخ الحجاز -حفظهم الله تعالى- من باب المناكدة لاختيارات الشيخ الألباني؛ فحسب! وهذا كثير، وإلى الله الشكوى من حال أهل البلوى والهوى!

(١) هو علامة الزمان، من أحببي الرحلة في طلب العلم؛ فشذّها الطلبة من سائر البقاع إليه، وترتب على ذلك برزات وخيرات، ونفع الله به البلاد والعباد.

وصاحب هذه السطور من جلس في كثير من مجالسه؛ مستفيداً متعلماً، ومن يحيث طلبه شديداً على ضرورة الاستفادة من شروحاته وكتبه.

ومن أتعجب أكاذيب بعض ضعاف العقل والدين؛ من جاء إلى بلادنا من (كردستان): كذبه وبرهانه على في أشياء منها: طعني في أستاذي العلامة الوالد الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى الرحمات المتتابعات إلى يوم الدين!! فلاني أبداً إلى الله من هذا! وهو -والله الذي لا إله إلا هو- كذب محض، وافتراء بهت على! فلم يقم عندي في أي لحظة من اللحظات التقصص من الشيخ وورعه وعلمه، وأنني لي ذلك!! ومن أنا بالنسبة إليه؟ لا يفعل هذا إلا من خفّ دينه، وطاش عقله!! نسأل الله السلامة!

## الخاتمة

الواجب اجتماع الكلمة على التوحيد<sup>(١)</sup> والسنة، فإنْ غلب المأمورون على إمام فعل خلاف السنة؛ فينظر:

فإنْ كان أصل الصلاة بالتداعي مشروعًا؛ كقيام رمضان، ودخله دعاء غير مشروع؛ فلا يتفرقوا عليه، ولا يفتح -حيثند- هذا الكلام لبعض المقلدة باب الهوى؛ لمخالفة الثابت عن النبي ﷺ؛ إذ هؤلاء من ليس لهم ملكة في الفقه ومسائله، وهم في فتاويمهم مقلدة، ولما تأت هذه المسائل يصبحوا مجتهدين! بالالئكاء على من وافق مشربهم فحسب، دون تدقيق أو تحقيق؛ لا لأصل المسألة، ولا مأخذها، ولا أدلةها.

وإن كان أصل التداعي مما لم يقم عليه دليل شرعي مثل: التداعي لاستسقاء النصر، أو رفع شر، أو دحر عدو، في قيام ليل، أو غيره من الصلوات؛ فالواجب على المسلم اجتناب هذه التداعيات؛ التي لم يأذن بها الشرع، والاكتفاء بالمشروع؛ من قنوت النوازل؛ دون غيره.

وعلى الداعين لهذه التداعيات التي لم تقم الأدلة على مشروعيتها:

أن يتقووا الله في أنفسهم، وليتراضعوا، وليهضموا أنفسهم، ويتركوا رعنانها.

وليقفوا بها عند تقرير العلماء الربانيين المحققين؛ الموفق قوله لهم للمنقول.

وليدعوا قولهم: «عندنا أن المسألة كذا...»، «ولديّ كذا...»، وهذا من عجائب

(١) شعار أهل الصدق: كلمة التوحيد، وشعار غيرهم: توحيد الكلمة! وشَّان بين الأمرين!

هذا الزمان! ويقال لهم:  
 وأما رعاع الناس من كُلِّ مدعٍ  
 فليس له قبل لدئِ ولا بعد  
 وليس على الأعمال منهم طلاوة  
 متَّسخة منها الصحف تسوِّد  
 لهم مثل ما قالوا كذا هو عندنا  
 ومن أنتم حتى يكون لكم عندُ<sup>(١)</sup>

ومن بديع تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أنه فصل في مضار ترك  
 التنوع الثابت عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، والاقتصار على نوع واحد منه، وذكر في ذلك وجوهًا  
 عده، منها: قوله رحمه الله: «إن في ذلك وضعاً لكثير من الآصار والأغلال التي وضعها  
 الشيطان على الأمة؛ بلا كتاب من الله، ولا أثارة من علم.

فإن مداومة الإنسان على أمر جائز مرجحاً له على غيره ترجيحاً يجب من يوافقه  
 عليه، ولا يجب من لم يوافقه عليه، بل ربما أبغضه؛ بحيث ينكر عليه تركه له، ويكون  
 ذلك سبباً لترك حقوق له وعليه، يجب أن ذلك يصير إصراراً عليه؛ لا يمكنه تركه،  
 وغلاً في عنقه؛ يمنعه أن يفعل بعض ما أمر به، وقد يوقعه في بعض ما نهي عنه.

(١) الآيات في «زهر الأَسْ في بناء مدينة فاس» للجزنائي (ص ١٢١)، معزوة للإمام الشاطبي.

والبيت الأخير ضمن قصة طويلة في «السلوك» للمقرizi (ج ١ ق ٣ ص ٨٤٨)، و«عقود

الجحان في تاريخ أهل الزمان» (حوادث سنة ٦٩٧ هـ) للعيني.

والبيت الأخير أصله لابن نباتة في «ديوانه» (٥٧٠ / ١)، وصدره: «وقلت قبيح عندنا

العشق بالفتى»، وصدره عند العيني والمقرizi: «يقولون هذا عندنا غير جائز».

وهذا القدر -الذي قد ذكرته- واقع كثيراً، فإن مبدأ المداومة على ذلك يورث اعتقاداً ومحبة غير مشروعين، ثم يخرج إلى المدح والذم، والأمر والنهي بغير حق، ثم يخرج ذلك إلى نوع من الموالاة والمعاداة غير المشروعين؛ من جنس أخلاق الجاهلية<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: إذا كان هذا واقعاً من غير دافع؛ بسبب الاقتصار على لون واحد مشروع، وترك سائر ما ورد في محله من النصوص والصور المشروعة الأخرى، فما بالك في الآثار المترتبة على فعل شيء ليس عليه أثارة من علم؟!!  
 فلا بد أن يترتب عليه آثار، وأغلال، وآثار، وملابسات فيها مخالفات ظاهرات، وهذا واضح للعيان، مكشوف لكل معتصم بالدليل والبرهان؛ ولا سيما في هذا الزمان؛ الذي انتشر فيه القلم وكثير فيه المذيان؛ ولا سيما من ذلكم الصنف المتعلّم؛ من أهل الإفك والبهتان، من يظن نفسه عالم الإنس والجان!<sup>(٢)</sup>

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤٩/٢٤).

(٢) قالوا -قدّيماً-: الجهل قسان:

قسمٌ جاهلٌ، ويعلم أنه جاهلٌ.

وقسامٌ جاهلٌ، ولا يعلم أنه جاهلٌ.

وبتنا نرى -ولإله المشتكى- قسماً ثالثاً: جاهلٌ، وينحسب أنه عالمٌ

ورحم الله ابن الجوزي؛ فإنه قال في «تلييس إيليس» (ص ١١٢) عند ذكر تلبيسه على القراء) ما نصه: «فمن ذلك: أن أحدهم يستغل بالقراءات الشاذة، وتحصيلها، فيبني أكثر عمره في جمعها، وتصنيفها، والإقراء بها، ويشغله ذلك عن معرفة الفرائض، والواجبات!

ولهذا قال بعض أتباع التابعين - وهو هشام بن عروة -؛ وقد رأى الإكثار من الإحداث في الدين: «لا تسألوهم اليوم عما أحدثوا، فإنهم قد أعدوا له جواباً، ولكن سُلُّوهم عن السنن، فإنهم لا يعرفونها»<sup>(١)</sup>.  
**أخيراً:** أرجو أن أكون قد وفّقت للأجررين؛ بإصابتني للحق في هذه المسألة وفروعها.

وعسى أن ينظر فيها طلبة العلم بعين الإنفاق، فإن وجدوا خيراً وحقاً،  
 فليدعوا لي، ومن كانت له ملاحظة، أو تعقب؛ فليجتنب الاعتساف، ولبيء  
 حق الله تعالى من النصيحة؛ أداء لحق الإخوة في الدين، والإنسان غير  
 معصوم!

ورحم الله القائل:

﴿فَرِبَا رَأَيْتَ إِمَامَ مسجِدٍ يَتَصَدِّي لِلإِقْرَاءِ؛ وَلَا يَعْرِفُ مَا يَفْسُدُ الصَّلَاةَ! وَرِبِّيْمَا حَمَلَهُ حَبُّ التَّصْدِرِ - حَتَّى لَا يُرَى بَعْيَنَ الْجَهَلِ - عَلَى أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ يَدَيِ الْعُلَمَاءِ، وَيَأْخُذَ عَنْهُمُ الْعِلْمَ.﴾

ولو تفكروا؛ لعلموا أن المراد: حفظ القرآن، وتقدير ألفاظه، ثم فهمه، ثم العمل به، ثم الإقبال على ما يصلح النفس ويطهر أخلاقها، ثم الشاغل بالمهم من علوم الشرع.  
 ومن الغبن الفاحش: تضييع الزمان فيها غيره الأهم، قال الحسن البصري: أنزل القرآن  
 ليعمل به، فلتخذ الناس تلاوته عملاً!».

(١) «قوت القلوب» (٢٨٥ / ١)، و«المدخل» (٣٠١ / ١) لابن الحاج.

وَإِنْ تُحِدْ عَيْنًا فَسُدَّ الْخَلْلَا

فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين.

مَرْجَلَ اللَّهِ

ۖۖۖۖۖۖۖ

## المحتويات والمواضيع

المقدمة .....	٥
سبب تأليف هذه الرسالة .....	٦
هــي من هذه الرسالة .....	٧
<b>التــداعــي وــالاعــلــان لــلــدــعــاء</b> .....	٩
حكم الاجتماع للدعـاء بــتــداعــي فــي أــمــرــ لــمــ يــرــدــ فــيــ نــصــ .....	١١
قــاـعــدــةــ شــرــعــيــةــ .....	١٢
التــداعــي لــلــاجــتمــاعــ عــلــىــ الدــعــاءــ لــرــفــقــ الــوــيــاءــ .....	١٧
بــيــنــ التــعــرــيفــ الــشــرــوــعــ وــالــمــنــتــوــعــ أوــ التــعــرــيفــ بــيــنــ الشــرــعــ وــالــنــعــ .....	٢٧
بــيــنــ التــعــرــيفــ وــدــعــاءــ الــخــتــمــ وــالتــدــاعــيــ لــلــدــعــاءــ وــالــصــلــاــةــ .....	٣٦
مــذــاهــبــ الــعــلــمــاءــ وــالــفــقــهــاءــ فــيــ جــمــعــ الــاــهــلــ وــغــيرــهــ عــنــ دــعــاءــ خــتــمــ الــقــرــآنــ ..	٣٧
مــذــهــبــ الــحــنــابــلــةــ .....	٣٧
مــذــهــبــ الــحــنــفــيــةــ .....	٣٨
مــذــهــبــ الــمــالــكــيــةــ .....	٣٨
مــذــهــبــ الشــافــعــيــةــ .....	٣٨
كــلــامــ الــإــمــامــ أــحــمــدــ بــنــ حــنــبــلــ فــيــ الــمــســأــلــةــ .....	٤٠
الــخــلــاــصــةــ .....	٤١
مــنــ شــرــوــطــ دــعــاءــ خــتــمــ الــقــرــآنــ الــشــرــوــعــ .....	٤٣
مــفــاســدــ وــمــنــكــرــاتــ التــدــاعــيــ غــيرــ الــشــرــوــعــ .....	٥١
<b>مــخــالــفــةــ مــكــشــوــفــةــ عــنــ أــصــحــاــبــ الــبــصــيــرــةــ .....</b>	٥٥

<b>مُخالفة أخرى مهمَّةٌ</b>	٥٩
<b>مُخالفة أخرى</b>	٦٣
<b>حُكْمُ الاجتماع بِتَدْعَى لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ</b>	٦٦
<b>التَّدَاعِي لِصَلَاةِ قِيَامِ لَيْلَةِ الْعِيدِ</b>	٨٠
<b>التَّدَاعِي لِصَلَاةِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِلَّدْعَاءِ عَلَى الْأَعْدَاءِ</b>	٨١
<b>المشروع في هذا الباب</b>	٨٢
<b>دُعَاءُ خَتْمِ الْقُرْآنِ فِي اجْتِمَاعَاتٍ وَصَلَوَاتٍ يَتَدَاعَى لَهَا النَّاسُ</b>	٨٣
<b>أَحَوَالٌ مُبَتَدَعَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ</b>	٩٣
<b>مِنْ أَعْجَيبِ الْأَضَالِيلِ</b>	٩٥
<b>الخاتمة</b>	٩٧

صِفَتُ وَنَسْبَتُ وَدَرْفُونُ

## مُوَسَّسَةُ الرَّبِيع

لِلطِّبَاعَةِ وَالْكَاسُوبِ

عَمَانُ - الْأَرْدَنُ ٩٦ ٧٧٢ ٨٨٣ - ٧٧ ٦٦ ٧١٨ ٣٣ / ٠٠٩٦٢

Al\_Rebeii\_Est@Yahho.Com